

دور المنظمات الحكومية في علاج مشاكل القروض الخارجية (*)

د. محمد يونس الصائغ

أستاذ القانون الدولي العام المساعد

كلية الحقوق / جامعة الموصل

المستخلص

إن مشكلة القروض الخارجية تنبع من وجود افراط في الطلب الكلي ناجم عن وجود أخطاء في السياسة الاقتصادية الداخلية ينعكس من خلال وجود اختلال داخلي واختلال خارجي ، فالتمويل لن يحل المشكلة بمفرده وإنما المطلوب هو القضاء على هذا الاختلال بنوعيه واستعادة التوازن ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال حزمة من إجراءات التكيف التي تصحح الأوضاع الداخلية الخاصة ، حيث لا فائدة من تقديم قروض جديدة ان لم تتم في اطار استراتيجية شاملة للتنمية تستوجب دراسة كل السبل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتكثيف برامج للإصلاح يستعان فيها بكل القدرات الداخلية والخارجية حتى تتم التنمية على نحو سليم ، الا أن واقع الحياة الاقتصادية للدول النامية شهد تعثراً بمختلف جوانبها من انخفاض في حجم مدخراتها المحلية الى ارتفاع في معدلات التضخم وتزايد العجز في موازين مدفوعات الدول النامية الى انخفاض في القدرة على الاستيراد مما أوقع هذه الدول في حلقة دائرية خبيثة ما زالت تتخبط فيها حتى يومنا هذا وتتمثل هذه الحلقة في أن البلاد النامية لم تعد تقرض من أجل التنمية السداد والسداد من أجل الحصول على قروض جديدة ، أمام هذه الابعاء والمخاطر تعددت الآراء والاطروحات والحلول لا يجاد مخرج من الأزمة ، وتضافرت جهود الدول المدينة الى جانب جهود الدول المتقدمة وجهود المنظمات الدولية المختصة من أجل هذا الهدف انطلاقاً من ضرورة أن يكون الحل ذو طبيعة عالمية نظراً للطابع العالمي الذي إتسمت به هذه المشكلة

(*) أستلم البحث في ٢٨/٩/٢٠٠٩ *** قبل للنشر في ٥/١٠/٢٠١٠ .

Abstract

The problem foreign loans stem from the presence overkill in aggregate demand mishandling of policy mistakes internal economic reflected through an imbalance internal imbalance external Funding not solve problem alone but required is eliminate this imbalance quality and restore balance, this will achieved only through pack actions conditioning that correct conditions own internal where usefulness provide new loans if not part comprehensive development strategy require study all avenues economic progress social and intensify programs reform assisted all internal capacity and external until development properly but reality economic life States developing witnessed fall was aggravated various aspects decline in size domestic savings to higher in inflation and deepening deficit in Mawazine payments developing nations to decline in import capacity placing these States in loop circular malicious still wandering where even this day These are vicious that country developing no longer lend for development repayment and payments to obtain new loans, before this burdens and risks colorful views and treatises and solutions not Ejad troubleshooting from crisis and Tzafart efforts debtor States alongside efforts States developed and efforts competent international organizations for this objective Proceeding from need be solution Highlighted global nature Given global nature which characterized this problem .

إلقدمة

أولاً / التعريف بموضوع البحث

تعاني معظم الدول النامية من فجوة في الموارد المحلية المتمثلة في قصور المدخرات المحلية عن تلبية حاجات الاستثمارات المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة .. لذلك فهي تفكر في اللجوء الى القروض بأنها اتفاق بين الحكومة أو أحد مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية مع الالتزام بسدادها مع الفوائد المترتبة عليها خلال فترات زمنية متفق عليها في عقد القرض .

وينظر الى مشكلة القروض الخارجية على انها تنبع من وجود افراط في الطلب الكلي ناجم عن وجود أخطاء في السياسة الاقتصادية الداخلية ينعكس من خلال وجود اختلال داخلي واختلال خارجي وتري هذه المنظمات إنه ونظراً لطابع الدوام والاستمرار في هذه العوامل المسببة للاختلال بالتمويل لن يحل المشكلة بمفرده وإنما المطلوب هو القضاء على هذا الاختلال بنوعيه واستعادة التوازن ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال حزمة من اجراءات التكيف التي تصحح الأوضاع الداخلية الخاصة .

وقد استقر الرأي منذ ستينات القرن الماضي على ضرورة تجميع كافة الجهود الدولية لمواجهة مشكلة التنمية في نطاق استراتيجية شاملة يتحدد فيها دور الدول النامية ودور الدول المتقدمة الغنية ودور للمنظمات الدولية ، ذلك لأنه لا فائدة من تقديم قروض جديدة ان لم تتم في اطار استراتيجية شاملة للتنمية تستوجب دراسة كل السبل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتكثيف برامج للاصلاح يستعان فيها بكل القدرات الداخلية والخارجية حتى تتم التنمية على نحو سليم .

ثانياً / أهمية موضوع البحث

مما لاشك فيه ان المنظمات الدولية الحكومية بذلت جهوداً مكثفة للتخفيف من مشكلة القروض الخارجية باعتبارها تعيق تحقيق تنمية شاملة سواء في مرحلة عقد القروض أم في مرحلة استخدامها أو مرحلة سدادها . وقد تصدرت مشكلة القروض الخارجية جداول أعمال هذه المنظمات طوال عقود من بداية نشوء هذه المنظمات وحتى الآن .

ثالثاً / إشكالية موضوع البحث

تكمن الاشكالية التي نحاول بحثها وحلها في أن المنظمات الدولية تلعب دوراً مهماً في علاج مشاكل القروض الخارجية والتي لاغنى للدول النامية عنها لسببين: الأول : حصول الدول النامية على المساعدة من قبل هذه المنظمات لا يكون في الغالب مصحوباً بشروط سياسية ولا يمثل عبئاً على استقلالها . الثاني : ان اعادة ترتيب الأوضاع الدولية والنظر في التقسيم الدولي للعمل يتم بشكل أكثر عدالة وبطريقة تهيئ أفضل الظروف الدولية أمام الدول النامية باعتبار أن المنظمات الدولية هي الاطار الأمثل لحل المشاكل الدولية حلاً سليماً .

رابعاً / منهجية موضوع البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تحليلها في دور المنظمات المالية الدولية الحكومية في ايجاد حلول لمشاكل القروض الخارجية . وعلى المنهج الاستقرائي في بيان ركائز هذه المنظمات الحكومية وأدواتها المالية وتأثيرها على اقتصاديات الدول وسياساتها المالية . وعلى المنهج القانوني لتوضيح ما هو ثابت ومتفق عليه قانونياً وعلمياً وما هو متغير لدرجة التغيير بشأن مناهج الحل التي تتبعها هذه المنظمات في انهاء مشاكل قروض الدول النامية

خامساً / هكلية موضوع البحث

وسوف نتناول في بحثنا هذا دور كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في علاج مشاكل القروض الخارجية للدول النامية وذلك عبر المطالب الثلاثة التالية :
المطلب الأول : دور الأمم المتحدة في علاج مشاكل القروض الخارجية
المطلب الثاني : دور صندوق النقد الدولي في علاج مشاكل القروض الخارجية .
المطلب الثالث : دور البنك الدولي في علاج مشاكل القروض الخارجية .

المطلب الأول

دور الأمم المتحدة في علاج مشاكل القروض الخارجية (١)

إذا كانت عصابة الأمم قد أهملت قضية التنمية فان الأمم المتحدة قد تنبتهت لذلك وضمنت ميثاقها العديد من النصوص في شأن التعاون الاقتصادي الدولي وأنشأت وكالات متخصصة وغير متخصصة في هذا الشأن^(٢).

١- ذهب الدكتور عبد العزيز سرحان الى أن هيئة الأمم المتحدة اذا كانت قد صدرت باسم شعوب الأمم المتحدة فلا يعني ذلك أنها منظمة فوق الأمم أو عبر الشعوب ، وإنما هي منظمة حكومية تقوم بين الدول كما انه ليس لها سلطات في مواجهة الأفراد .

كما اشار الى أنه من المهام الأساسية التي أخذتها الأمم المتحدة على عاتقها تحقيق التعاون الدولي في المجالات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والثقافية ، وهنا تعطي القضايا الاقتصادية لها حق المطالبة بحل مشاكل القروض الخارجية من خلال دعوتها لتحقيق تعاون دولي في هذا المجال .

د- عبدالعزيز محمد سرحان : المنظمات الدولية دراسة في الفقه والقضايا الدوليين وأحكام القضاء المصري للمنظمات العامة العالمية والاقليمية والنظرية العامة للمنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ ، ص ٣٣٦- ٣٦٧ .

٢- لم تهتم عصابة الأمم بالمسائل الاقتصادية بل أولت معظم اهتمامها بتحريم الحروب ، ولذلك جاء عهد العصبة خالياً من أي التزام جماعي نحو قضايا التنمية في الدول الفقيرة ، بل ويمكن القول أن كلمة تنمية لم ترد في عهد عصبة الأمم .

- راجع الدكتور رياض صالح أبو العطا : ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، بدون تاريخ ، ص ٢١٩ .

وقد اهتمت الأمم المتحدة من خلال أجهزتها بمشكلة القروض الخارجية للدول النامية حيث عقدت المؤتمرات ودارت المناقشات وخرجت بتوصيات تحض على المطالبة بتخفيف حدة هذه المشكلة^(١).

هذا وقد أوضح ميثاق الأمم المتحدة في فصليه التاسع والعاشر الدور الملقي على عاتق الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية، وقد كلفت المادة ٦٠ الجمعية العمومية بتحقيق أهداف الجمعية في ميادين التعاون الاقتصادي الدولي والتي صاغتها المادة ١٥٥ على النحو التالي:

- رفع مستوى المعيشة والعمل على تحقيق التوظيف الكامل وتوفير إمكانيات التقدم والادخار.
- مواجهة وحل المشكلات الاقتصادية الدولية وزيادة التعاون الدولي في امور الثقافة والتعليم.

تمتاز الأمم المتحدة عن باقي المنظمات الدولية الأخرى مثل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالطابع الديمقراطي، إذ أن لكل الدول نفس الوزن النسبي عند التصويت فيما عدا الدول الخمس الكبرى التي لها حق الفيتو. وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ساهمت الى حد ما في التخفيف من حدة مشاكل ديون الدول النامية ومن هذه القرارات^(٢)

^٣- د. جعفر عبد السلام علي: شرعية ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٢٣، ٤٢٤ يناير/ابريل/ ١٩٩١، ص ٩٩.

د. أحمد طه أبو العلا: مبدأ التمييز التعويضي للدول النامية في القانون الدولي للتنمية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٢، ص ٥٥٥.

^٤- يلاحظ أن تشكيل الجمعية العامة احترمت بشأنه قاعدة المساواة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التمثيل والتصويت، وبذلك فإن الجمعية العامة تتشكل من سائر الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.

د. عبدالعزيز محمد سرحان: المنظمات الدولية، دراسة في الفقه والقضاء الدوليين واحكام القضاء المصري للمنظمات العامة العالمية والاقليمية المتخصصة والنظرية العامة للمنظمات الدولية، دار النهضة العربية ١٩٩٠، ص ٤٠٩

- القرار رقم ١١٧٠ في ١٩ ديسمبر ١٩٦١ باعتبار السنوات العشر من ١٩٦١ الى ١٩٧٠ بمثابة العقد الأول للتنمية حيث أهابت بالدول الأعضاء التعاون وبذل الجهود لدفع عملية التقدم والتنمية .
- القرار رقم ٢٦٢٦ في أكتوبر ١٩٧٠ باعتبار العقد من ١٩٧١ الى ١٩٨٠ بالعقد الثاني للتنمية . وقد أوصت فيه الدول المتقدمة بتخصيص ١٥ من ناتجها القومي الاجمالي لمساعدة الدول الفقيرة بشرط أن يكون ٧٠% من هذا المبلغ إعانات من هيئات حكومية وقروض طويلة الأجل من هيئات رسمية و ٣٠% قروض خاصة أو استثمارات من القطاع الخاص^(١)
- القرار رقم ٣٢٠١ الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد
- القرار رقم ٣٢٠٢ الخاص ببرنامج العمل من أجل إقامة النظام الجديد .

وقد ذكرت الجمعية في قراراتها الآخرين على ضرورة ايجاد حل عادل ومناسب لمشكلة القروض الخارجية للدول النامية .

- القرار رقم ٢٩/٣٢٨١ في ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ الذي أكد أهمية العمل على تجاوز الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية .
- القرار رقم ١٥٨/٣١ تاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٧٦ الذي أكدت فيه على صفة الاستعجال لايجاد حل فعال لمشكلة ديون الدول النامية .
- القرار رقم ٣٦/٣٥ في ١٥ ديسمبر ١٩٨٠ حيث حددت فيه العشر سنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ لتكون العقد الثالث للتنمية .
- القرار رقم ٤٧/ ١٩٨٠ ديسمبر ١٩٩٢ الذي أكد قلق الأمم المتحدة بشأن استمرار مشاكل ديون البلاد النامية و تاييده على ضرورة عقد اتفاقيات بشأن ديون المصارف التجارية وتخفيض الديون في اطار تطوير الاستراتيجية الدولية للديون^(٢) .

^١- د. محمد خالد الترجمان : النظام القانوني للقروض الدولية للتنمية ، اطروحة دكتوراه ،

كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٨٨ ، ص ٥١

^٢- الأمم المتحدة ، قرارات الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين من ١٥ ايلول /

سبتمبر الى ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ ، ١ شباط /فبراير ١٩٩٣ ، نشرة صحفية ،

ص ٢٧١

- القرار رقم ١٨٢/٤٨ تاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٩٣ الذي أبدى ضرورة توفير تدفقات مالية جديدة للبلاد النامية وطلبها من الدول الدائنة والمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف اتخاذ تدابير ملائمة للتخفيف من مشاكل ديون الدول النامية^(١).
- القرار رقم ١٦٤/٥١ تاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩٦ الذي أكد على الإقراض بشروط ميسرة وتساهلية يقوم بها وفق التكيف الهيكلي المعزز للبلدان النامية مع ضرورة تطبيق شروط نادي باريس المتخذ في نابولي لتخفيف ديون البلاد النامية ، وطلبها من الدول الدائنة والمؤسسات الدولية تحسين نوعية وكفاءة قروضها وزيادة عنصر التساهل في القروض^(٢) بالنظر الى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة نجد أنها تأتي دائماً في صيغة الملاحظة والدعوة والترحيب والمناشدة والحث على فعل شي معين ، وهذا دليل على افتقارها للصفة الإلزامية إلا إذا قامت الدول المعنية ببلورة هذه القرارات في صورة معاهدات ومواثيق تتفق عليها وعلى كيفية تنفيذها ، بمعنى أن دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في اصدار قرارات ملزمة للدول الدائنة والمدينة في مجال مشكلة القروض الخارجية يكاد يكون منعدماً وإنما يقتصر هذا الدور على التوصيات والمشاورات واجراء البحوث والدراسات ، وقد أدى ذلك لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(٣) الذي لعب دوراً بالغ الأهمية في مجال مشكلة القروض الخارجية وذلك منذ بداية دورات انعقاده في جنيف عام ١٩٦٤ وحتى الآن وتتجلى مساهمة المؤتمر في النقاط الآتية :

٣- الأمم المتحدة ، قرارات الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين من ٢١ أيلول الى ٢٣ كانون الأول ١٩٩٣ ، ٤ آذار /مارس ١٩٩٤ ، نشرة صحفية ، ص ٢٤٦-٢٤٧ .

٤- الأمم المتحدة ، قرارات الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين من ١٧ أيلول الى ١٩ كانون الأول ١٩٩٦ ، ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٩٧ ، نشرة صحفية ، ص ١٩٨-١٩٩ .

١- ولدت فكرة انشاء المؤتمر عالمي ١٩٦٢/١٩٦١ ، حيث اجتمع ممثلو إحدى وثلاثين دولة في القاهرة لوضع الدول الفقيرة في المسائل الدولية في مسارها الصحيح ، ثم توالى الأحداث واللقاءات حتى صدر الإنشاء وقد ضم المؤتمر في عضويته ١٢٠ دولة عند الإنشاء أما الآن فهو يضم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .
ومن الأسباب التي أوجبت إنشاء هذا المؤتمر :

- ١- رؤيته لمشكلة القروض الخارجية على أنها مرتبطة بالنمو في صادرات الدول النامية وقناعته كون المشكلة تزداد مع تزايد المشاكل التي تتعرض لها صادرات الدول النامية .
- ٢- دعوته لعقد مؤتمر دولي يجمع الدول الدائنة والمدينة لوضع قواعد عامة تساهم في التخفيف من حدة المشكلة وذلك بالرغم من اصرار الدول الدائنة على التعامل مع المشكلة حالة بحالة (١) .
- ٣- مطالبته نادي باريس في القرار ١٩٨٠/٢١/٢٢٢ مراعاة مصالح الدول النامية من خلال وضعة مجموعة من التوصيات ليتهدي بها النادي أثناء سير المفاوضات المتعلقة بالجدولة .
- ٤- اهتمام الانكتاد السابع في عام ١٩٨٧ بشكل كبير بمشكلة القروض الخارجية للدول النامية من خلال طلبه ضرورة تحويل الديون الرسمية للدول الأقل نمواً الى منح (٢) ومطالبته تخفيف ديون الدول الأفريقية من خلال مدة

- قلة حصيلة صادرات الدول النامية من المواد الأولية .
- تعذر حصول الدول النامية على القروض الخارجية بشروط ميسرة .
- وقد انتهى المؤتمر للعديد من القرارات التي تعلقت بصادرات الدول النامية للدول المتقدمة ومسألة التمويل التعويضي لمعالجة مخاطر حصيلة صادرات الدول النامية ، ومعالجة مشاكل تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية من خلال مطالبة المؤتمر الدول المتقدمة تخصيص ١ % من الدخل القومي لمساعدة الدول النامية .
- د.حسين عمر : المنظمات الدولية هيئات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٣ ، ص ٣٧٧ وما بعدها

- ٢- د. عراقي عبدالعزيز الشربيني : مشكلة المديونية الخارجية في زامبيا ، ندوة عن مشكلة المديونية الأفريقية نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، من ٥-٧ / مايو / ١٩٩٠ ، ص ٢١ .
- ٣- قامت كل من (فرنسا ، كندا ، الدانمارك ، فنلندا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، لوكسومبرغ ، هولندا ، السويد ، سويسرا ، بريطانيا) بالغاء ٣ مليار دولار حتى عام ١٩٨٨ .

فترات السداد ، مد فترات السماح، تخفيض أسعار الفائدة ، الغاء جزء من الديون الحالية (١) .
والمشكلة في قرارات الاونكتاد هي افتقادها للصفة الإلزامية وإن كانت تتمتع بقدر معقول من الالتزام الأدبي ، وهذا يفرض ضرورة خلق إطار قانوني يجعل هذه القرارات ملزمة للدول الدائنة والمدينة على السواء .

المطلب الثاني

دور صندوق النقد الدولي في علاج مشاكل القروض

الخارجية^(٢)

يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة دولية حكومية ذات طابع اقتصادي (مالي ، نقدي) ، حيث تقتصر عضويته على الدول التامة السيادة^(٣) .

- د. أمينة عز الدين عبدالله : قدرة الدول الأفريقية المنخفضة الدخل على سداد ديونها الخارجية ، ندوة عن مشكلة المديونية الخارجية نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة من ٥-٧ / مايو / ١٩٩٠ ، ص ٢٣ .
٤- د. سامح محمود أبو العينين : أبعاد أزمة المديونية الفرقية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٣ ، يوليو / ١٩٨٨ ، ص ١٧٧ .

^١ - راجع في ذلك :

- G.K.Helleiner, The less Developed countries and the international monetary system, The Journal of development studies.Volter , No.3-4, April , 1974.

^٢ - د. محمد طلعت الغنيمي : الغنيمي في التنظيم الدولي ، منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ١٠٢٧ .

- د. مفيد شهاب : المنظمات المالية الدولية ، ط٤ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ص ٥٧٤ .

وقد نصت المادة الأولى من ميثاق إنشاء الصندوق على سياسة الصندوق وأهدافه ونشاطه وعلاقته بالدول الأعضاء وحددت هذه المادة اهتمام الصندوق بتقديم المساعدة الى حكومات الدول الأعضاء التي تعترضها مشاكل مالية ونقدية في موازين مدفوعاتها^(١).

هذا ويتم التصويت في الصندوق بحسب الحصص وتملك الدول الصناعية المتقدمة أكثر من ٥٠% من الأصوات ، كما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي ٢٢% من الأصوات .

ويلعب الصندوق دوراً مهماً جداً في حل المشاكل المالية والنقدية للدول الأعضاء حتى أطلق عليه (مهندس وطبيب التوازن الاقتصادي المالي الدولي)^(٢).

وتلجأ الدول للصندوق في حالة وجود عجز مزمن في موازين مدفوعاتها ، حيث يقدم الصندوق التسهيلات للدول التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها أو تلك التي ترغب في اعادة جدولة ديونها الرسمية والتجارية .

وقد قام الصندوق بتطوير أنشطته الاقراضية منذ بداية الستينات من القرن الماضي محدثاً أنواعاً متعددة من التمويل تتناسب مع طبيعة المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء وأبرز هذه التسهيلات :

- ترتيبات المساندة: Stand- by-Arrangment: ١٩٥٢
- تسهيل التمويل التعويضي : The Compenstory financing Facility ١٩٦٣^(١)

د- ابراهيم بن عيسى العلي : صندوق النقد الدولي دراسة للجوانب القانونية للصندوق ونشاطاته إطرحة دكتوراه كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤٠

٣- لم يستهدف الصندوق في بداية إنشائه التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة ، بل كان اهتمامه منصباً على مساعدة الدول الأوروبية الصناعية وخاصة فرنسا وبريطانيا اللتين عانى اقتصادهما من عجز كبير في ميزان المدفوعات وندرة الدولار الأمريكي ، ولذلك أعلن الصندوق منذ البداية عن أهدافه وهي التعاون النقدي بين دول أوروبا الغربية لتحقيق استقرار أسعار الصرف على النحو الذي يمكنها من زيادة حجم التبادل التجاري بينها ، الى جانب مساعدة الدول الأوروبية الأخرى التي خربتها الحرب على اصلاح موازين مدفوعاتها .

٤- د. محمد مصطفى يونس : دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون الخارجية ، دار النهضة العربية ١٩٩٥ ، ص ١٥ .

- حقوق السحب الخاصة : Special Drawing Rights ١٩٦٥
 - التسهيل البترولي : The Petroleum Facility ١٩٧٤ .
 - التسهيلات الممتدة : The extended Fund Facility ١٩٧٤ .
 - تسهيل التكيف الهيكلي : The Structural Adjustment Facility ١٩٨٦ .
- هذا وقد كانت قروض صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٥ على النحو التالي :

جدول رقم (١)*

قروض صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٥

مليون وحدة حقوق سحب خاصة

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	البيان
١٤٣٨٢,١١	١٨٢٩,٣	١٠٥٠,٩٢	ترتيبات المساندة
١٩٦٥,١٦	٩٠٠,٣	١٨٥١,٥٣	تسهيل التمويل الممتد
٨,٩٣	٣٠٨,٠٢	٧٠٩,٥٣	تسهيل التمويل التعويضي
٦١١,٧٢	١٩٤١,٨٣	١٤٣٠,٥٦	تسهيل التمويل القطاعي
١٤٣١,٤٤	٩١٠,٤١	٢٧١,٧٢	تسهيل التمويل الامتيازي
١٨٣٩٩,٣٦	٥٨٨٩,٨٦	٥٣١٣,٩٦	الاجمالي

يقوم الصندوق بدور هام في اعادة تمويل الدول النامية من خلال زيادة رأسماله الذي تم مضاعفته أكثر من مرة^(٢) .

^٥ - د. أحمد طه أبو العلا : مبدأ التمييز التعويضي للدول النامية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ص ٥٠٩ - ٥١٣ .

* المصدر : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، المجلد التاسع والأربعون ، ٢٠٠٦ ، ص ٣١ .

^١ - راجع في ذلك :

كما أوجد الصندوق عدة تغييرات لإحداث التغييرات الهيكلية وذلك بتقديم تسهيلات بشروط ميسرة كأن تسدد على عشر سنوات مع فترة سماح أربع سنوات وبسعر فائدة ٥,٥ % ، وقد بدأ العمل بهذه التغييرات من يناير ١٩٨٨^(١) بالإضافة الى الدور الذي يقوم به في مجال الإقراض فانه يقوم بدور محوري في عمليات إعادة الجدولة الرسمية والتجارية على حد سواء ، وتعتبر عمليات الجدولة بمثابة المناخ الأفضل الذي يمارس فيه الصندوق دوره الرئيسي في علاج مشاكل قروض الدول النامية ، حيث يقوم بدور حجر الزاوية في اتمام هذه العمليات ، لأن المفاوضات لا تتم الا بناء على آرائه ومقترحاته^(٢) .

ويتدخل الصندوق في عمليات اعادة الجدولة من أجل تحقيق نتائج متعددة منها :

- مساعدة الاقتصاد المدين على تخطي مشاكل قروضه الخارجية .
- تحقيق معدل نمو يسمح للبلد المقترض بالاستمرار في الوفاء بخدمة ديونه.
- يتمثل دور الصندوق في عمليات اعادة الجدولة في الاتفاق الذي يعقده مع المدين والذي يعد بمثابة جواز العبور لا تمام هذه العمليات ، متميم هذا الاتفاق عن طريق تحرير خطاب نوايا أو العزم يوجه من المدين لمجلس إدارة الصندوق يقر فيه المدين عزمه على الإصلاح الاقتصادي ،

-Hassanali Mehnam ; IMF External debt management, IMF, Washington D.C 2006.

^٢ - د. رياض صالح أبو العطا : ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي ، مصدر سابق ، ص ٢٤٤

Lance Taylor ; Editorial ; the Revival of the liberal creed ; the IMF and the World Bank, in ; Clobalized economy , world development Vol.25, No.2 , Febraary 1 , 1997,PP,147-148.

^٣ - راجع في ذلك :

-Maurice Bye; Relations economiques internationals, 1987,PP.1141-1142.

وللمجلس مطلق الحرية في قبول أو رفض هذا الخطاب ، فان قبله يتم الاتفاق الذي يسمى اتفاق التكييف أو التثبيت .

واهم عناصر هذا الاتفاق يتمثل في (١)

*إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي .

*تخفيض الانفاق الحكومي العام وزيادة الضرائب .

*تقديم الخدمات للمواطنين بسعرها الحقيقي .

*تصفية القطاع العام وإلغاء الدعم الحكومي في مجالات الغذاء والصحة والتعليم .

*تخفيض قيمة العملة المحلية .

وبموجب هذا الاتفاق تحصل الدولة المدينة على قروض جديدة ويتم إعادة جدولة قروضها السابقة المستحقة الأداء .

هذا وقد لجأت معظم الدول العربية شأنها شأن باقي الدول النامية للصندوق طلباً لإعادة جدولة قروضها الخارجية وذلك إثر تفاقم مشاكل قروضها الخارجية ووصولها الى مرحلة عدم القدرة على السداد ، ومن ضمن هذه الدول لجأت كل من مصر والأردن والسودان لإعادة جدولة القروض الرسمية والتجارية على فترات متعددة كما لجئ اليه العراق بعد احتلاله ، وكان لا بد لتحقيق ذلك اللجوء للصندوق والحصول على موافقته للتمكن من الوصول لغرضها ، وهذا ما مكن الصندوق من فرض سياساته الاقتصادية التي تحقق مصالح الدول المتقدمة .

فالسودان والصندوق اتفقا حتى عام ١٩٨٥ ست مرات لجدولة قروضه الخارجية ، والعلاقة بين السودان والصندوق لم تتخذ شكلها الواضح إلا بعد قيام السودان بتخفيض قيمة الجنيه السوداني في عام ١٩٧٨ ، واصبح تحت الإدارة المباشرة لخبراء الصندوق (٢)

^١ - محمد نور الدين : المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، عدد اكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١٣٩ .

- سامح محمود ابو العينين : أبعاد أزمة المديونية الأفريقية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧١-١٧٢

^٢ -في بداية علاقة الصندوق بالسودان في ١٩٧٨ بدأ القروض السهلة لاغراء السودان للرضوخ لشروطه وبعد أن تم له ما اراد بدأ بالقروض الصعبة التي ازدادت صعوبة مع

وقد عدت هذه السنة نقطة تحول في تاريخ السودان الاقتصادي حيث ترتب على خفض قيمة الجنيه انخفاض القدرة الشرائية للجنيه بحوالي ٣٦١١ % في فبراير ١٩٨٩ وتدهور مستوى المعيشة ومستوى الدخل الحقيقي ، وكل ذلك راجع للالتزام ببرنامج الصندوق وانخفضت الديون الممنوحة بشروط ميسرة من ٦٣,٢ % الى ١١,٨ % خلال الفترتين ١٩٧٨ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٤ على التوالي ، وفي نفس الوقت زادت القروض الممنوحة من الصندوق وبشروط قاسية عن ٨٨,٨ % من اجمالي القروض (١).

وقد بلغت جملة القروض التي قدمها الصندوق للسودان حتى نهاية عام ١٩٩٥ حوالي ١٧٠٠ مليون دولار لتغطية العجز في ميزان المدفوعات ، وأصبح السودان من أكبر المدينين للصندوق ، الا أن ديون الصندوق غير قابلة لا عادة الجدولة بعكس الديون الثنائية ، ولم يسدد السودان المتأخرات المتراكمة عليه منذ يوليو ١٩٨٤ فتوترت العلاقات بين الخرطوم والمؤسسة الدولية مما أدى لإصدار الصندوق قراراً في سبتمبر ١٩٩٠ بعدم التعاون مع السودان . وتطبيقاً للتعديل الثالث لاتفاقية الصندوق والذي دخل حيز التنفيذ في

تدهور الأوضاع الاقتصادية التي ربما لعبت سياسات الصندوق نفسها دوراً في تفاقمها حيث انخفضت فترات السماح على قروض الصندوق للسودان الى أقل من ٣ سنوات ، بينما وصلت الفائدة الى ١٢% في منتصف الثمانينات فضلاً عن عدم امكانية جدولة قروض الصندوق ، وقد وصل الأمر بالصندوق في علاقته بالسودان أن أعلن المجلس التنفيذي للصندوق حرمان السودان من القروض اعتباراً من اغسطس ١٩٩٣ .

- راجع : محمد العوض جلال الدين : نحو تنمية عربية تعتمد على الذات ، العلاقات الاقتصادية مع الخارج وإمكانات الاعتماد على الذات (دراسة حالة السودان) . منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الحلقة النقاشية العاشرة نوفمبر ١٩٨٦ - ابريل ١٩٨٧ دار الشباب للنشر والتوزيع ١٩٨٨ . ص ٣٧-٣٩ .

٣- د. ابراهيم كرسني ، دكتور فيصل شلوف : صندوق النقد الدولي وأزمة ديون العالم الثالث ، مقترح لإعادة بناء الصندوق ، المؤتمر الدولي عن المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية ، طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة والمنعقد في مصراته/ ليبيا - في الفترة من ٢٧/٢٥ مارس ١٩٨٩ ، ص ٥٠١ .

نوفمبر ١٩٩٢ والذي قضى بتعليق حق الاستفادة من تسهيلات الصندوق عند عدم سداد الديون المستحقة على البلد فقد قرر المجلس التنفيذي للصندوق حرمان السودان من القروض اعتباراً من اغسطس ١٩٩٣ (١)

جدير بالذكر أنه يوجد اتفاق عام بين الاقتصاديين السودانيين على مختلف مدارسهم الفكرية على أن الاقتصاد السوداني في ثمانينات هذا القرن كان ضعيفاً للغاية ، الأمر الذي تسبب في انتقال الاقتصاد السوداني من مرحلة الأزمة الى مرحلة الأزمة المتفاقمة في نهاية الثمانينات .

كذلك يوجد اتفاق في أوساط الاقتصاديين السودانيين على أن فترة الثمانينات تميزت بسيطرة صندوق النقد الدولي على مقاليد الأمور الاقتصادية في السودان ، الأمر الذي ترتب عليه اجماع على اطلاق صفة التبعية على الاقتصاد السوداني خلال تلك الفترة . مع العلم أن سيطرة الصندوق على زمام الأمور الاقتصادية قد صاحبه تحالف وطيد مع البنك الدولي ، هذا التحالف فشل فشلاً ذريعاً في انتشار السودان من أزمته الاقتصادية ، ليس ذلك فحسب وإنما يمكن القول أن استفحال أزمة السودان الاقتصادية بدأت بعد أن تولى صندوق النقد الدولي الإدارة المباشرة للاقتصاد السوداني في ١٩٧٨ وذلك من جراء البرامج الاقتصادية التي صاغها الصندوق وفرضها وتبناها نظام الحكم في السودان آنذاك .

فالاقتصاد السوداني لم يكن يعاني من خلل أساسي في ميزان مدفوعاته كما زعم الصندوق في عام ١٩٧٨ وإنما كان يعاني من سوء في الإدارة الاقتصادية مرده لعوامل سياسية تتعلق بطبيعة النظام السياسي الذي كان سائداً قبل انتصار الشعب السوداني في ابريل ١٩٨٥ ، ومن ثم يمكن الحكم بخلل سياسات الصندوق وعدم علاقتها بمشاكل الاقتصاد السوداني وعدم ملاءمتها لقضايا التنمية بشكل عام .

ويمكن الاستدلال على فشل الصندوق في ادارة الاقتصاد السوداني ودفعه الى حافة الهاوية من خلال المؤشرات الاقتصادية في فترة ما قبل استلام الصندوق لإدارة الاقتصاد السوداني (قبل ١٩٧٨) وفترة ما بعد تدخل الصندوق (ما بعد ١٩٧٨) حيث كانت النتائج على النحو المذكور في الجدول الآتي :

^١ - صندوق النقد العربي : التقرير السنوي ، ١٩٩١

جدول رقم (٢)*

مؤشرات فشل صندوق النقد الدولي في ادارة الاقتصاد السوداني	فترة (١٩٧٠-١٩٧٨)	فترة (١٩٨٣-١٩٧٨)
المؤشر الاقتصادي	٦,٦%	٠,٧-%
معدل نمو الناتج المحلي	٢٧٨,٣ مليون دولار	٨٣٣,٢ مليون دولار
متوسط العجز الجاري في ميزان المدفوعات	٤,٧%	١٠,٦%
متوسط العجز في ميزان المدفوعات / الناتج المحلي الاجمالي	١٠%	٤,٤%
معدل النمو السنوي في الصادرات	٦٤٩ الف بالة	٣٥٩ الف بالة
كميات الصادر من القطن طويل التيلة	٨١٣ ألف بالة	٦٤٥ ألف بالة
كميات الصادر من القطن بجميع أنواعه	٣٩٦ مليون دولار	٩ بليون دولار
حجم الديون الخارجية خدمة الدين / الصادرات	١٣,٧%	١٠,٢%

ولعل الناظر الى هذه المؤشرات لا يجد صعوبة في استنتاج الفشل الذريع لانتلاف الصندوق والبنك في ادارة الاقتصاد السوداني خلال الفترة محل الدراسة ، ليس ذلك فحسب وإنما كانت المؤسساتان تأملان في الاستمرار في سوء ادارة الاقتصاد السوداني حتى ١٩٩٤ / ١٩٩٥ (١)

* المصدر : مؤلف الدكتور على عبدالقادر علي : من التبعية للتبعية ، صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ، ص ٣٤-٣٥ .

١- د. علي عبد القادر علي : من التبعية الى التبعية .. صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ ، ص ٣٥ .

كما استمر هذا الفشل في التسعينيات ، وهو ما يتبين من خلال الحجم الذي وصل له الدين الخارجي حيث وصل هذا الحجم الى ١٨ بليون دولار ، كما بلغت فجوة الموارد المحلية -١٢٨ مليون دولار ، كما تعقدت شروط الاقتراض من خلال ارتفاع اسعار الفائدة وانخفاض مدد السداد وفترات السماح للقروض التي عقدها السودان خلال التسعينات ،

وأذا كانت نسبة خدمة الدين / الناتج الإجمالي المحلي والصادرات قد انخفضت فالأمر يعود لعمليات الجدولة من جهة والصعوبة في الحصول على قروض جديدة من مختلف مصادر الإقراض ، كما أن معدل التضخم قد وصل الى ١١٤ % ، وهو الأمر الذي يعكس الفشل الذي أصاب البرامج والسياسات التي فرضها الصندوق وعجزها عن مساعدة السودان في تجاوز محنته الاقتصادية . فضلاً عن اعتبار السودان من الدول المعادية للديمقراطية وتصنيفه ضمن الدول التي تساند الإرهاب الدولي جعل إمكانية حصوله على تسهيلات جديدة من المنظمات الدولية ، أو تساهل بشن إعادة هيكلة دينه الخارجي أمراً في غاية الصعوبة .

وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين السودانيين يحتاجون في ذلك وخاصة من عملوا لفترة مع إحدى المؤسسات ويقولون أنه ليس من العدل في شيء إدانة الصندوق إدانته شاملة وإنه لا بد من النظر للصندوق والبنك في حياد تام كمؤسسات دولية أنيطت بها بعض الأعمال تقوم بتأديتها بطريقة مهنية وبكفاءة ، كما أن السياسات التي يقترحها الصندوق لا يتم فرضها على البلدان الأعضاء وإنما الأعضاء هم الذين يلجأون إليه بمبادراتهم ولا يقوم الصندوق بتسويق سياساته الاقتصادية (١) إلا أنه يمكن الرد على ذلك ودحض آراء هؤلاء الاقتصاديين المتحيزين للصندوق وذلك من النواحي التالية :

*من حيث الأهداف أهمل الصندوق الأهداف الأولية (العمالة والدخل والتنمية الاقتصادية) وأهتم بميزان المدفوعات الذي لا يعتبر غاية في حد ذاته ، بل قيدياً على بلوغ الأهداف الأولية .

أ- من حيث السياسات فإن ما فرضه الصندوق سياسات لا تتناسب مع السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأكثر فقراً وهي التي يتعامل معها الصندوق ، وهذا ما أدى لتدهور شروط التبادل وغيره من العوامل الخارجية من تفاقم وضع ميزان المدفوعات ، كما أن البرامج التي فرضها للموازرة كانت لعام واحد رغم أن التكيف اللازم هو بالضرورة عملية طويلة الأجل .

^١ - د. علي عبد القادر علي : المصدر السابق ، ص ٣٧

ب- أما حيث تأثير برامج الصندوق فقد كانت كالآتي :

١- لم تؤد هذه البرامج لتدفقات أكبر لرأس المال من مصادر أخرى ، ولم تكن هناك صلة منظمة بين البرامج والتحرير المستمر للتجارة والمدفوعات (١) .

٢- لم يكن للبرامج آثار على تخفيف التضخم وإنما تشير الدلائل الى تفاقم هذه الآثار ، وهذا ما يؤكد أن برامج الصندوق لا تمت بصلة لمشاكل الاقتصاد السوداني لكون السودان واحد من أفقر الدول النامية .

ولعله من المفيد ايراد بعض التصريحات التي أدلى بها ممثل صندوق النقد الدولي في اجتماعات نادي باريس فيما يخص السياسات الاقتصادية في السودان في فبراير ١٩٨٣ ، حيث ذكر أن السلطات السودانية قد نفذت بالفعل عدداً من السياسات الهامة مثل ، تخفيض السعر الرسمي للجنيه من ٩٠ قرش للدولار الى ١,٣ جنيه سوداني للدولار ، إجراءات مالية لتخفيض العجز في الميزانية ، ازالة الدعم من البترول ، زيادة أسعار الفائدة ، تخفيض حدة التحكم في الأسعار ، فرض قيود مؤقتة على التجارة الخارجية للحد من نمو الواردات غير المهمة ، وهذا يشير

٢- في عام ١٩٨١ بلغت تدفقات الاعانات والقروض المقدمة للسودان ١١٣٩ مليون دولار ، أي ٢١% من الناتج الإجمالي المحلي ، الا أنها انخفضت لحد بعيد بعد ذلك حيث انخفضت المساعدات العربية للسودان من ٢٠٧ مليون دولار ، أي ١٢,٧% من اجمالي المساعدات الى ٨ مليون دولار عام ١٩٩٠ أي ما يمثل ٠,٢% من اجمالي المساعدات العربية كما اتخذت الحكومات الغربية مواقف معادية للسودان حيث قررت المفوضية الأوروبية منع تصدير الأسلحة وتقليص مساعداتها ما عدا الإنسانية منها للسودان ، وبناء عليه هبطت المساعدات الحكومية ومتعددة الأطراف من ٢٧٤ مليون دولار عام ١٩٨٧ الى ١٠٤ مليون دولار عام ١٩٩٣ ، كما ان ادراج السودان ضمن قائمة الإرهاب أدى لانخفاض المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية من ١٠٣ مليون دولار الى ١٩ مليون دولار . وهذا كله على الرغم من تبني السودان برامج الصندوق والتزامه بها ، مما يبرز بشكل واضح مدى تأثير تقديم المساعدات بالاعتبارات السياسية أكثر من الاقتصادية والإنسانية .

-OECD; Geographical distribution of financial flows to Developing countries, 1994 .

الى أن السودان كان يبدو ولداً مطيعاً في تنفيذه لسياسات الصندوق ومن ثم وجب معاملته برفق .

وفي الاجتماع الثاني في مايو / ١٩٨٤ أكد ممثل الصندوق على ضرورة اتباع سياسات من قبل السودان لتمكين الصندوق من تنفيذ برامجه التي يفرضها بالتعاون مع السلطات السودانية . وهذا ما يؤكد أن الصندوق هو المسؤول عن السياسات الاقتصادية في السودان ، بل ويؤكد على الدور الذي يلعبه الصندوق للبقاء على أسس النظام الاقتصادي العالمي المتحيز لصالح الاحتكارات الرأسمالية العالمية .

أما في الأردن فقد لجأ للصندوق لمعالجة قضية قروضه الخارجية وذلك في الأعوام (١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٢) (١) . بموجب ذلك فرض الصندوق على الأردن اتباع برنامج إصلاح اقتصادي تمثلت أهم جوانبه في :

أ- الإسراع في عملية التحرير الاقتصادي .
ب- تنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي .
ج- التخفيض الكمركي وخفض الدعم الحكومي مع فرض الضريبة العامة على المبيعات .

د- إصدار قوانين جديدة في مجال الاستثمار والجمارك والضرائب .
ومن الجدير بالذكر أن برنامج التصحيح الأول من ١٩٨٩ - ١٩٩٣ استمر تنفيذه حتى عام ١٩٩٠ عندما انفجرت أزمة الخليج وما نتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية كلفت الاقتصاد الأردني الكثير الى حد وصل بالاردن أن عجز

^١ - عقد الأردن مع الصندوق برنامجين للإصلاح الاقتصادي :

الأول : في الفترة من (١٩٨٩ الى ١٩٩٣) مقابل ٢٢٧ مليون دولار حصل عليها الأردن بموجب هذا الاتفاق .

الثاني : في فترة من (١٩٩٢ الى ١٩٩٨) حصل الأردن بموجبه على ٤٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة مع العلم أن تنفيذ البرنامج الأول لم يستمر حتى عام ١٩٩٣ وإنما انتهى في عام ١٩٩٠ بسبب الغزو العراقي للكويت ، أما البرنامج الثاني فقد ابرم نتيجة الآثار الاقتصادية السلبية التي خلفها حرب الخليج مما استوجب اللجوء للصندوق خاصة بعد وصول الأردن لحالة العجز عن سداد التزاماته الخارجية . راجع في ذلك :

- أحمد حسين الرفاعي : أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٧ ، ١٩٩٧

عن خدمة قروضه الخارجية في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩١ ، هذا الأمر استلزم عقد برنامج تصحيح جديد مع الصندوق في عام ١٩٩٢ للتغلب على الآثار التي خلفتها أزمة الخليج على هذا البلد .

أما فيما يتعلق بالاقتصاد المصري فان التجربة تشير الى قدم علاقة مصر مع صندوق النقد الدولي ، فقد انضمت مصر للصندوق في عام ١٩٤٥ كعضو أساسي بحصة قدرها ٤٥ مليون دولار تزايدت حتى بلغت قيمتها ٦٣٣,٩ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩١ وهو ما يعادل ٤٦٣,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة SDR (١).

ومع حلول عام ١٩٦٢ لجأت مصر لأول مرة للصندوق لمواجهة الصعوبات الخاصة بميزان المدفوعات والناجمة عن التوسع في الانفاق لتنفيذ مشروعات التنمية للخطة الخمسية الأولى وبذلك عقدت مصر أول برنامج للتثبيت الاقتصادي مع الصندوق لمدة سنة واحدة في نطاق اتفاقية مساندة Stand by- Arrangement حصلت بموجبه على تمويل من الصندوق قدره ٤٢,٥ مليون دولار ، تبع ذلك تسهيل ائتماني في حدود ٤٠ مليون دولار من خلال برنامج آخر للتثبيت في عام ١٩٦٤ (٢) .

بموجب هذين البرنامجين تم توحيد سعر الصرف للجنيه المصري ، الا أن مصر ما لبثت إن عادت لتطبيق سياسة تعدد الصرف التي كانت سائدة من قبل من مايو / ١٩٦٨ .

نتيجة تعرض الاقتصاد المصري لبعض الصعوبات منها زيادة عجز الميزان التجاري وقصور الاستثمارات والادخار (٣) ، ومن ثم اتجهت مصر ثانية للتفاوض مع الصندوق وقعت معه خطاب النوايا في مارس / ١٩٧٧ والذي تعهدت فيه بتعديل السياسات النقدية والمالية وسياسات الاقتراض الداخلي والخارجي ورفع القيود على قطاع التجارة الخارجية تمهيداً لتوقيع اتفاقية التثبيت الاقتصادي في عام ١٩٧٨ والذي حصلت بموجبه على ٧٢٠ مليون دولار كتسهيلات ائتمانية في صورة شرائح لتمويل عجز ميزان المدفوعات لمدة ثلاث سنوات ترتبط كل

^٢ - الصندوق ينثر عطايه وشروطه ، الأهرام الاقتصادي في ٢١ / أكتوبر / ١٩٩١ ، ص ٢١ .

^٣ - د. سامي عفيفي حاتم : الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح ، الدار المصرية اللبنانية ١٩٨٨ ، ص ١٦٥

^٤ - سعر الصرف وأثره على المتغيرات الاقتصادية ، دراسة منشورة بالمشورة الاقتصادية لبنك الاسكندرية ، مجلد رقم ٢٠ ، ١٩٨٨ ، ص ٦٣

شريحة بمدى التقدم الذي تحرزته مصر في تحقيق الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بها في خطاب النوايا (١) .

وفي عقد الثمانينات استمرت المشاكل الاقتصادية ، بل وزادت حدتها بعد تقليص مصادر الدولة من النقد الأجنبي (منتصف الثمانينات) نتيجة انهيار أسعار النفط ، مما دعا مصر للتفاوض من جديد مع الصندوق حيث وقعت في مايو / ١٩٨٧ اتفاقاً للترتيبات المساندة تتيح لها الحصول على قروض بقيمة ٢٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٣٢٧ مليون دولار أمريكي) لمدة ١٨ شهراً تنتهي في نوفمبر / ١٩٨٨ .

وأهم عناصر هذا الاتفاق :

القضاء على تعدد أسعار الصرف وتطبيق سعر مرن للجنيه المصري .
تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من ٢٠ % من الناتج المحلي الاجمالي الى ١٣ % .
اتباع سياسة نقدية تقييدية للحد من زيادة معدلات التضخم تعديل أسعار الفائدة المحلية .

ضرورة تقليل الاقتراض الخارجي وتحديد سقف للاقتراض السنوي والاتفاق مع الدول الدائنة على اعادة جدولة الديون (٢) .

وفي بداية عام ١٩٩١ اتخذت مصر اجراءات سريعة على طريق الإصلاح الاقتصادي وتم الاتفاق مع الصندوق بعد مفاوضات دامت ثلاث سنوات على تقديم تسهيل ائتماني قدره ٢٧٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة خلال ١٨ شهراً لدعم برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي للحكومة المصرية يتم السحب منها بمعدل ٢٠ مليون دولار شهراً .

كما تضمن البرنامج الاتفاق إنشاء صندوق اجتماعي برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار لمواجهة أعباء الإصلاح الاقتصادي على محدودتي الدخل .
أما أهم نقاط برنامج الإصلاح الاقتصادي فهي :

٥ - د. رمزي زكي : بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولي ، ط ١ ، اغسطس ، ١٩٨٥ ، ص ٣٠٠

١ - في سبيل ذلك تم الاتفاق مع ١٨ دولة دائنة في مايو ١٩٨٧ على جدولة الديون المستحقة من يناير ١٩٨٧ وحتى يونيو ١٩٨٨ والبالغة ١٢ ألف مليون دولار بفترة سماح قدرها خمس سنوات وتقسيم أصل الدين على خمس سنوات أخرى باقساط نصف سنوية ، وقد كانت اليابان آخر دولة تم الاتفاق معها على اعادة الجدولة في ديسمبر ١٩٨٨ .

- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة الى ٩,٥ % بالمقارنة مع ٢٠ % في عام ١٩٩٠/١٩٩١ مع ضرورة خفض هذا العجز الى ٣,٥ % من حجم الناتج الجمالي المحلي في عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ .

- تخفيض معدل التضخم ، ولذلك طرحت الحكومة في يناير / ١٩٩١ أذون خزانة قصيرة الأجل لتغطية جانب من عجز الموازنة بموارد حقيقية وامتصاص السيولة ، وقد نجحت مصر في تخفيض معدل التضخم من ٢٧ % الى ١٨ % بعد تسعة أشهر من تطبيق البرنامج وذلك نتيجة استخدام أذون الخزانة كأداة لجمع المدخرات (١) .

- تعديل شامل للسياسات السعرية (سعر الصرف ، سعر الفائدة ، أسعار المحاصيل الزراعية) .

- تحرير التجارة الخارجية من تخفيض للتعريفات الجمركية على الواردات الى تبسيط اجراءات التصدير .

- إعطاء دور متزايد للقطاع الخاص ومعالجة أوضاع المشروعات المتعثرة التي تثبت جديتها وتصويب هيكلها التمويلية بما يكفل مقومات النجاح لهذه المشروعات.

كما يعد زهاب مصر الى نادي باريس للتفاوض مع كبار الدائنين حول الغاء وإعادة جدولة ديونها من أهم نتائج الاتفاق مع الصندوق ، فقد تقرر تخفيض ٥٠ % من ديون مصر الرسمية والبالغة ٢,٢ مليار دولار بحيث يتم التخفيض على ثلاث مراحل :

الأولى في ١/ يوليو/ ١٩٩١ بنسبة ١٥ %
الثانية في أول يناير / ١٩٩٣ بنسبة ١٥ %
الثالثة في يوليو / ١٩٩٤ بنسبة ٢٠ % (٢)

^٢- جريدة الأخبار الصادرة في ١٥/١١/١٩٩١ .

^١- تجدر الإشارة الى أن إسقاط الشريحة الثالثة تأخر بسبب الخلافات التي كانت قائمة بين الجانب المصري والصندوق ، وسبب هذا الخلاف يعود الى اقتراح الصندوق وخبرائه تخفيض قيمة الجنيه المصري بنسبة ٣٠ % ليصبح ٤,٤ جنيه للدولار على اساس أن الجنيه مقوم بأكثر من القيمة الحقيقية .

ويتم جدولة الباقي ويقدر بـ ١,١ مليار دولار على ٢٥ سنة فترة سداد مع فترة سماح تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات .

وقد تم كل ذلك بعد مشاركة مصر الى جانب قوات التحالف الدولية في اخراج الجيش العراقي من الكويت مما حثب كثيراً النظام المصري لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تم إضافة لذلك إلغاء حوالي ١٤ مليار دولار من الديون العسكرية المصرية (٧ مليار دولار ديون عسكرية أمريكية ، ٧ مليار دولار ديون عسكرية لدول الخليج العربي) .

والحقيقة ان السياسات التي يفرضها الصندوق الدولي تلقى مقاومة عنيفة وانتقاداً من جانب الدول المدينة نظراً لما ترتبه من تبعات ، هذا فضلاً عن صعوبة تنفيذها في الحيز الزمني الذي يشترطه الصندوق ، وكثيراً ما هوجم الصندوق بسبب ورشته الإصلاحية التي يلزم بها الدول . ومن هذه الانتقادات وفيما يختص بالاقتصاد المصري فإن أبرز آثار برامج الصندوق السلبية تمثلت فيما يلي (١) :

- انخفاض نسبة الأجور والمعاشات والدعم الى اجمالي النفقات العامة من ٣٧,٩ % عام ١٩٩٢/١٩٩١ الى ٣٢,٦ عام ١٩٩٣/١٩٩٤ .
- زيادة معدل البطالة الظاهرة من ٥,١% عام ١٩٨٣ الى ١٠,١ % عام ١٩٩٣ .
- انخفاض نسبة الأجور الى اجمالي الناتج المحلي من نحو أكثر من النصف خلال عام ١٩٩٠ الى الثلث عام ١٩٩٤ .

فالمشروطة هي من أهم العوامل التي جعلت الدول المدينة تعزف عن طلب مساعدة الصندوق لها ، بل بالعكس من ذلك فضلت الكثير من الدول اللجوء

وكذلك الخلاف حول الاحتياطي النقدي المصري والبالغ ١٩ مليار دولار ، حيث يمكنها هذا الاحتياطي من شراء وارداتها نقداً بدلاً من تسهيلات الموردين وقد اعترض خبراء الصندوق على الاحتفاظ بالاحتياطي بالدولار وطلبوا تنويع العملات التي يتم بها هذا الاحتياطي .
والبرنامج المصري شديد التفصيل وله خمسة ملاحق ، أربعة منها تفصل شروط الاتفاق وتوضح الخطوات الواجب على الحكومة المصرية القيام بها تنفيذاً لشروط الاتفاق .

- راجع الدكتورة منى قاسم : الإصلاح الاقتصادي في مصر .. دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨ ، ص

. ٣٥-٣٤

^٢- البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ١٩٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٣/١٩٩٤ .

لمصادر الإقراض الخاصة ذات التكلفة العالية بدلاً من اللجوء للصندوق ومشروطيته التي تفرض عليها سياسة إصلاحية على قدر كبير من الصرامة (١) . وتكمن خطورة السياسات التي يوصي بها الصندوق في ارتكازها على نظريات تهتم بجانب الطلب في الوقت الذي تتركز فيه مشكلة الديون في الاختناقات التي تظهر في جانب العرض .

هذا الوضع أدى في معظم الأحوال الى فشل الصندوق في تحقيق أهدافه (٢) ، مع العلم أن هذا البرنامج نجح في بعض الدول مثل تركيا التي أدى التزامها ببرنامج الصندوق في عام ١٩٨٠ الى تحسين الأداء الاقتصادي وبلوغ معدل النمو الاقتصادي حوالي ٥% وهو أعلى معدل تم تحقيقه في دول منظمة التنمية

٣- سمير محمد علي حسن : مواجهة مشكلة المديونية الخارجية ، بتعبئة وتوجيه الموارد الاقتصادية في القطاع الزراعي المصري ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ ، ص ٩١-٩٢ .

٤- دليل ذلك ما حدث مع مصر عندما التزمت بتطبيق ورشة الصندوق ، ومن أهمها تعديل أسعار الفائدة على القروض والسلفيات بنحو ٢% عن الاسعار السائدة من قبل ، وهو ماشكل مزيداً من الاتجاه نحو الحد من الطلب على الائتمان في اطار السياسة الانكماشية التي اتبعتها الدولة لتحجيم الطلب الكلي ، حيث ارتفعت الأرقام القياسية لإسعار المستهلكين في الحضر من ١١% عام ١٩٧٨ الى ٢٨% عام ١٩٨١ وعادت الى ١١% عام ١٩٨٢ ، الا أنها عاودت الارتفاع لتصل الى ٣٦% عام ١٩٨٤ و ٢٥% عام ١٩٨٧ .

وهو معبر عن استمرار معدلات التضخم في الزيادة برغم اتباع كافة تعليمات الصندوق لمعالجة التضخم في مصر ، مما يثبت بشكل قاطع فشل برامج الصندوق في معالجة ظاهرة التضخم والقضاء عليها .

د. عمر عبدالحى البيلى : توجيه الاقتصاد المصري نحو مسار انتهاء أزمة المديونية الخارجية ، المجلة العالمية لكلية التجارة ، جامعة اسيوط ، عدد ٢١ ، يونيه ١٩٩٥ السنة الخامسة عشر ، ص ٤٠-٤١ .

والتعاون الاقتصادي OECD، كما تم تخفيض معدل التضخم ليصل الى ٤٥ % في عام ١٩٨٥ (١) .

وهذا يفرض على الصندوق تعديل سياساته التي يفرضها على الدول المدينة وأن يضع في اعتباره ما تعانيه هذه الدول من مشاكل ، وأن تتصف برامجه بقدر من المرونة وأن يستلزم جانب الحياد في سياساته وقراراته رغم ان هذا الاجراء بالغ الصعوبة بسبب القيود التي تحكم عملية التصويت في هيئات ومجالس الصندوق مما يجعل الدول الكبرى تتحكم في قراراته وفرض ما تراه ملائماً لمصلحتها .

بينما في العراق فقد لجأ الى الصندوق من خلال سلطة الاحتلال بعد غزوها للعراق واسقاط نظامه السياسي من أجل معالجة مشاكل قروضه المعقدة والمركبة ، وقد تم الاتفاق بين الصندوق وحكومة العراق المؤقتة على :

تثبيت سعر صرف الدولار عند ١٥٠٠ دينار عراقي
استبدال العملة العراقية بعملة جديدة يتم التعامل بها في جميع انحاء العراق في موعد أقصاه ٢٠٠٤/١/١٥

ج- تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع التعريفات الكمركية على الواردات وتبسيط اجراءات التصدير .

وقد أبرم اتفاق جديد بين الصندوق وحكومة العراق الانتقالية تضمن :
اتباع سياسة نقدية تدريجية تعمل بمقتضاها على تحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار من ١٥٠٠ الى ١٠٠٠ خلال أربع سنوات تبدأ منذ بداية عام ٢٠٠٦ .

من اجل الحد من معدلات التضخم والسيطرة على النقد المحلي .
زيادة أسعار الفائدة على الودائع بالدينار العراقي لتكون بحد أقصى مقداره ٢١ % سنوياً

ج- السماح بتحويل أية مبالغ الى الخارج لتغطية استيرادات يحتاجها العراق وبسعر صرف تفضيلي عن السعر المعلن ذلك اليوم من قبل قسم مزارد العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي .

د-تقليل الدعم على المشتقات النفطية .
هـ- فرض تعريفات كمركية بسيطة على الواردات العراقية

^١-صندوق النقد الدولي دور جديد في مواجهة المتغيرات الدولية مع اشارة خاصة لمصر ، بنك الإسكندرية ، النشرة الاقتصادية المجلد الثالث والعشرون ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٢٤ .

و- الغاء الدعم الحكومي لمفردات البطاقة التموينية في موعد لا يتجاوز ٢٠٠٩/١٢/٣١ .

وكان من أهم نتائج الاتفاق مع الصندوق ذهاب العراق للتفاوض مع كبار الدائنين في نادي باريس حول الغاء واعادة جدولة ديونه والتي توصل في كانون الأول ٢٠٠٨ الى الغاء حوالي ٨٢% منها .

تجدر الإشارة الى أن الصندوق عمل على التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى وظهرت نتيجة لذلك التسهيلات المشتركة التي لاقت نفس الانتقادات من جانب الدول المدينة بسبب ما عرف باسم المشروطة المشتركة Cross conditionality ، حيث يمكن القول فيما يتعلق بعلاقة الصندوق والبنك أن علاقتهما علاقة تناضرية تشاظرية فرضتها طبيعة المشكلات التي حملها لهما عقد التسعينات من القرن المنصرم مما حتم اللقاء والتعاون فيما بين هاتين المؤسستين . مما سبق نستنتج أن مسألة التعاون مع الصندوق ليست بالأمر السهل فهي تحتاج الى تهيئة الأرضية الاقتصادية المناسبة للتفاوض معه كما أنها تحتاج الى مقاتل اقتصادي يعرف أسلحته جيداً ويعرف كيف يدير المعركة لتحقيق الهدف المطلوب ، وهذا ما يجعل الدول المدينة تفكر مرة تلو المرة في ما تملكه من أسلحة اقتصادية قبل الذهاب للصندوق وطلب مساعدته ، وذلك لأن الصندوق كان حريصاً كل الحرص على اتباع أسلوب التفاوض حالة بحالة Case by Case ، وبنفس الشدة حرص على ضرورة استبعاد أسلوب المواجهة وعلاج هذه القضية كقضية عامة .

وهكذا فإن الصندوق تدخل للإقراض في بعض الحالات عندما وجد ان الإقراض يشكل السبيل لاستمرار سياسة المفاوضات واستبعاد المواجهة ، وفي بعض الحالات كان يقوم بفرض سياسات وإجراءات تهدف لخدمة مصالح الدول الرأسمالية الدائنة وتضر بمصالح الدول المدينة الفقيرة ولذلك فقد لجأ الصندوق تارة لاعادة الجدولة وتارة للتوصية بالغاء جزء من القروض وثالثة للتوصية بالإقراض الجبري (١) .

^١- من أبرز الانتقادات التي توجه للسياسات التي يفرضها الصندوق هو أنها تهدف مكافحة التضخم وذلك من خلال تنفيذ برنامج صارم للحد من نمو الانفاق العام وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة ، ومثل هذا البرنامج يخطئ في تشخيصه لمشكلة التضخم ، فجانبا كبيرا من التضخم راجع لعوامل هيكلية (بطئ النمو في القطاع المنتج للسلع الغذائية ، الهجرة للمدن ، الاختلال القائم بين الزراعة والصناعة) وهذه الاختلالات لايمكن علاجها في الآجال

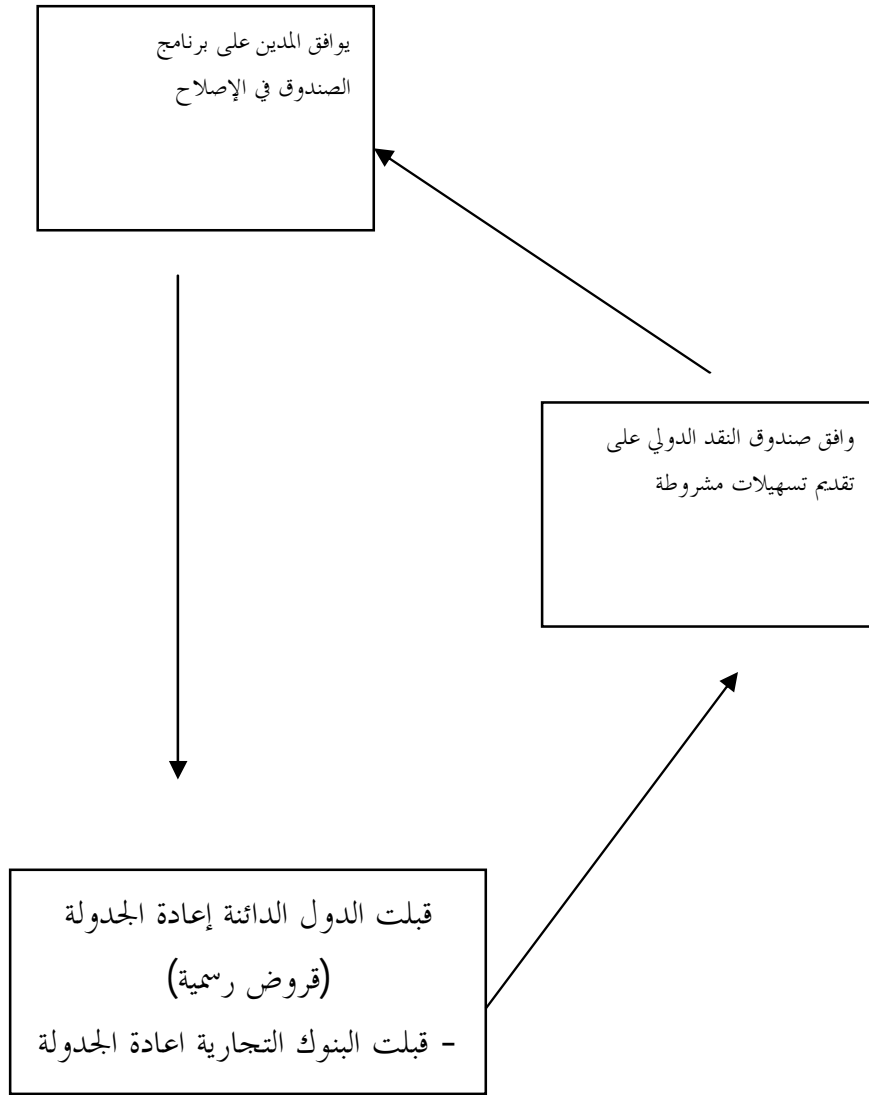
لذلك كله وبدلاً من أن يكون الصندوق منبعاً تأتي منه الموارد المالية والحلول المناسبة أصبح منبعاً للمشاكل والأزمات وملجأً تعود إليه الموارد المالية فيما بالنقل العكسي للموارد ، الأمر الذي دعا بعض الشرائح لتسميته / صندوق النكد الدولي(١) .

ويمكن تمثيل الحلقة الخبيثة لمفاوضات إعادة الجدولة التي يتدخل فيها صندوق النقد الدولي على النحو الذي يبرز الدول السلبي الذي يقوم به في إلقاء المزيد من العبء على الدول المدينة وإثبات أنه ليس إلا أداة في يد الدول الدائنة لتنفيذ مطالبها واستراتيجيتها ، هذا فضلاً عما تتطلبه عملية الحصول على موارد الصندوق من مناقشات مطولة بين الصندوق والدول الأعضاء الراغبة في الحصول على موارد(٢) .

القضية أو المتوسطة التي تغطيها برامج الصندوق . كما أن جانباً من التضخم يعود لعوامل خارجية منها (ارتفاع أسعار البترول ، زيادة أسعار الواردات ، تدهور شروط الاقتراض الخارجي) والبرامج التي يدعمها الصندوق لا تتعرض إطلاقاً للحد من تأثير هذه العوامل .
-راجع الدكتور رمزي زكي : أزمة القروض الدولية ، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية ، دار المستقبل العربي ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ص ١٩٥ .

٢-د. خالد فؤاد شريف : صندوق النكد الدولي ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ١١١٩ ، تاريخ ١٩٩٠/٦/٢٥ ، ص ٤٢ .

٣- يقول أندريه كرويت مستشار الشرق الأوسط بالصندوق " أنه قبل استخدام موارد الصندوق توجد مناقشات مكثفة تجري بين سلطات البلدان الأعضاء بين مديري وموظفي الصندوق حول السياسات الاقتصادية الواجب تبنيها لتصحيح خلل توازن المدفوعات الذي أظهر الحاجة لهذه الأموال ، أنظر في ذلك : أندريه كرويت ، بعض المسائل المتعلقة باستخدام موارد الصندوق ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد رقم (١٩) ، العدد (٢) ، ١٩٨٢ ، ص ١٠ ،



- دائرة مفاوضات إعادة الجدولة مع الدول الدائنة والبنوك التجارية

-Source; B.Kettell and G.A.Magnus ; the international debt game Astudy in international Bank lending , Graham Trotman , 1986,p. 155 .

- نقلاً من كتاب الدكتور رمزي زكي : أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣

نظرة تحليلية لمشروطة صندوق النقد الدولي (١) :

من المهم في مجال الحديث عن دور صندوق النقد الدولي في مجال علاج مشاكل القروض الخارجية للدول النامية التعرض بالتحليل لمشروطة الصندوق وسياساته في هذا الشأن خاصة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية ووصولها الى مرحلة الانفجار باعلان بعض الدول المدينة توقفها عن السداد ، وسوف ندرس هذه المشروطة اولاً في فترة ما قبل السبعينات ثم في مرحلة السبعينات ومن ثم في المرحلة اللاحقة لفترة السبعينات :

أولاً : فترة ما قبل السبعينات :

نميز عمل الصندوق بأمرين في هذه المرحلة وهما

- لم يكن له تأثير واضح على سياسات الدول الأعضاء
- دور في تقديم المعونه الفنية كان محدوداً خاصة في مرحلة الاربعينات والخمسينات ، حيث لجأت الدول في فترة ما قبل الحرب الى استخدام القيود على الصرف والواردات بشكل واسع النطاق .

مع مطلع الستينات تم احراز تقدم في عمل الصندوق ، فقد أدت جهوده في توضيح شروط ومعايير استخدام موارده الى تزايد السحب من تلك الموارد . كما بدأ الصندوق في تدعيم دوره كمقرض بعد عام ١٩٥٢ باستحداث ترتيبات المساندة وقد عقد الصندوق ٤٣ اتفاق في الخمسينات وصلت قيمتها الى ٤ مليار دولار ، وقد اتسعت هذه الاتفاقات في الستينات حتى وصلت الى ١٨٨ اتفاق بما قيمته ١٢,٥ مليار دولار (٢) .

^١ - راجع في ذلك

-Peter Gibbon ; The World Bank and the new politics of Aid , The European journal of development research , Vol.5 , No.1 ,june /1993 , PP.3940.

^٢ - استحدثت الصندوق العديد من التسهيلات ونوافذ الاقراض منها تسهيل التمويل التعويضي CFF في عام ١٩٦٣ وتسهيل Buffer – stock Financing وفي عام ١٩٦٩ .

وفي نهاية هذه الفترة استحدث الصندوق وحدات حقوق السحب الخاصة بهدف ادارة الاحتياطات الدولية من خلال رقابة مركزية .

ثانياً : فترة السبعينات

اتسمت هذه الفترة بتزايد حدة الضغوط التضخمية وهو ما كان يندرج بانهيار نظام بريتون وودز في الوقت الذي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٧١ انهاء قابلية تحويل الدولار للذهب ، ومع انهيار نظام بريتون وودز أصبح وجود الصندوق من وجهة نظر الكثيرين غير ذي جدوى حيث كانت أهم وظائفه إدارة النظام المنهار ، الا ان المشاكل الاقتصادية التي واجهها العالم بعد ذلك كانت تحديات خطيرة فرضت بقاء الصندوق ، بل وقد كان كساد ١٩٧٤ - ١٩٧٥ هو أخطر الأزمات التي تعرض لها العالم منذ الكساد الكبير حيث ارتفعت الأسعار وازدادت معدلات البطالة بشكل ملحوظ وانخفض الناتج القومي الاجمالي للدول الصناعية بواقع ٤-٤,٥ % ، ومع تزايد اتجاه الدول النامية غير البترولية الى الاقتراض لتمويل العجز الخارجي للتضخم تزايدت الديون الخارجية وأصبح التعاون النقدي الدولي محل اختبار حقيقي .

إزاء ذلك كان على الصندوق أن يعيد هيكله وظائفه وأن يعيد توجيه أنشطته للتعامل مع تحديات السبعينات . فعمل الصندوق على إحداث التسهيلات البترولية للتعامل مع الاختلال العالمي لموازن المدفوعات التي أعقبت ارتفاع أسعار البترول في نهاية عام ١٩٧٣ خشية التعامل مع هذه الاختلالات بوسائل انكماشية والخوف من العودة مرة أخرى لكساد الثلاثينيات (١) .

تجدر الإشارة أن هذه التسهيلات كانت تنطوي على شروط منها :

- *تفادي لجوء الدولة الى تقييد المدفوعات والواردات .
- *بيان السياسات التي ستتبعها الدولة المعينة لايجاد حل متوسط الأجل لمشكلات ميزان المدفوعات مع وضع أهداف للسياسات النقدية والمالية .

^١ - راجع في ذلك

- Margaret G. devries ; Balance of payments Adjustment , 1945 to 1986 , The IMF Experience IMF , 1987 , P.118 .

ومن المفيد ذكره أن هذه التسهيلات لعبت دوراً ثانوياً في سد عجز موازين المدفوعات كما أنها شكلت نسبة صغيرة من إجمالي التمويل المقدم لسد هذا العجز (١) .

كما قام الصندوق باستحداث التسهيلات الممتدة في عام ١٩٧٤ ، وبهذه التسهيلات أصبح الصندوق لأول مرة في تاريخه يقوم بالإقراض متوسط الأجل لمساعدة الدول النامية الأعضاء على تحسين موازين مدفوعاتها عن طريق إجراء تعديلات هيكلية في اقتصادياتها (٢) .

وفي منتصف السبعينيات بدأ الصندوق يولي اهتمامه لمشكلة التصحيح الهيكلي وأصبح يركز على تكييف عجز موازين المدفوعات لدى الدول الأعضاء فالدول البترولية حققت فائضاً مالياً ضخماً والدول الصناعية حققت نوعاً من التوازن وتركز العجز في الدول النامية المستوردة للبترول ، ومع ذلك لم تتوقف الدول النامية عن الاقتراض وذلك لوفرة القروض وانخفاض تكلفتها حيث كانت هذه التكلفة منخفضة بل وسالبة في بعض الأحيان ، إلا أن البرامج التي وضعها للتكيف غلفها بكثير من الشروط التي تضمن إنجاز العملية الأمر الذي أدى لتوجيه الكثير من الانتقادات لشروط الصندوق . ولعل أهم ما وجه لشروط الصندوق من انتقادات هو أنها صارمة جداً ، فهي تتطلب إحداث تغييرات جوهرية في سياسات الدولة العضو في فترة قصيرة .

^٢ - دليل ذلك ان اجمالي السحب بموجب التسهيلات البترولية من سبتمبر ١٩٧٤ وحتى مايو ١٩٧٦ بلغ ٦,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في الوقت الذي بلغ عجز ميزان المدفوعات للدول الصناعية ٢٢ مليار دولار ، كما بلغ عجز ميزان المدفوعات الدول النامية غير البترولية ٢٠ مليار دولار عن نفس الفترة .

^٣ - من الجدير بالذكر أن الاستخدام الصافي لهذه التسهيلات كان ضعيفاً في فترة السبعينات بل ووصل في بعض الحالات الى مستوى سلبي حيث كانت نسبة المدفوعات لخدمة هذه التسهيلات من فوائد وأقساط أكبر من حجم التسهيلات التي يقدمها ، ففي مصر على سبيل المثال بلغ اجمالي التسهيلات التي قدمها الصندوق عام ١٩٧٧ ١,٢٩٠ مليون دولار بينما بلغت مدفوعات خدمة هذه التسهيلات عن نفس العام ٢,٢٠٥ مليون دولار بمعنى أن التحويل السلبي لهذه التسهيلات بلغ -٩١٥ مليون دولار عن هذا العام .

كما أن شروط الصندوق تركز على المتغيرات النقدية وخاصة وضع حدود للتوسع في الائتماني المحلي والائتمان الممنوح للقطاع العام فضلاً عن أن الصندوق يفسر المشكلات الاقتصادية مثل التضخم وعجز ميزان المدفوعات تفسير نقدي .

هذا فضلاً عن أن الصندوق يراعي اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين الدول الأعضاء فيما يضعه من سقف ائتمانية ، كما كانت سياسة الصندوق بشأن أسعار الصرف محل انتقاد كبير .
تجدر الإشارة الى أن فترة نهاية السبعينات شهدت تزايد شروط الصندوق ، وقد تمثل ذلك في اشتراط البنوك التجارية عدم منح قروض جديدة للدول النامية مالم تكن قد عقدت اتفاقات مع الصندوق وبالتالي غدا هذا الاتفاق معيار الجدارة الائتمانية للدولة العضو .

ثالثاً : فترة ما بعد السبعينات .

شهدت هذه الفترة انفجار أزمة الديون الخارجية في خريف ١٩٨٢ باعلان المكسيك توقفها عن سداد ديونها الخارجية مما اشاع جواً من الذعر في الأوساط المالية (١) .

هذا الانفجار ولد المخاوف من تدهور حجم التجارة الدولية وتفاقم الركود الاقتصادي العالمي الذي بدأ منذ ١٩٨٠ ، وهنا تحرك صندوق النقد الدولي بالتنسيق مع الدول الدائنة والمدينة للتعامل مع الأزمة ، ومن هنا بدأ الصندوق يقوم بدور مركزي في الاقتصاد العالمي بشكل لم يعده العالم من قبل وأصبح يقوم بدور قيادي في حل مشكلة الديونية .

وقد انطوت سياسة الصندوق في التعامل مع الأزمة على جانبين :

الأول : جانب التمويل

^١- يمكن القول أن الصندوق لعب دوراً هاماً في تقاوم مشكلة القروض الخارجية وذلك لان لجوء الدول النامية للاقتراض من البنوك التجارية مع ما يترتب عليها من ارتفاع تكلفة الاقتراض كان بسبب الهروب من مشروعية الصندوق التي بدأت تتصاعد منذ بداية الثمانينات .

-World Economic and Finacial Surveys, April 1989 , IMP; Washington D.C, p.48.

وقد تم ذلك من خلال تقديم قروض من الدول الصناعية والبنوك التجارية والمركزية والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية لمساعدة الدول المدينة على الاستمرار في خدمة ديونها ، كما قام الصندوق بزيادة تسهيلاتة المقدمة للدول الأعضاء ، كما عمد الى زيادة موارده عن طريق زيادة الحصص حيث ارتفعت فعلاً في عام ١٩٨٣ الى حوالي ٩٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة .

الثاني : جانب التكيف .

وقد كان التكيف شرط الحصول على التمويل .

انطوت برامج التكيف على اجراءات صارمة أكثر من برامج السابقة من تخفيض لمعدل التضخم وتعديل وضع ميزان المدفوعات من حالة العجز الى الفائض ، اصلاحات ضريبية ، زيادة أسعار السلع والخدمات المقدمة من المشروعات المملوكة للدولة ، تخفيض كبير من جانب الانفاق الحكومي ، رفع أسعار الفائدة لتدعيم الادخار المحلي .

كما قام الصندوق بدور فعال لمنع حدوث أزمة مديونية جديدة من خلال دوره الرقابي على سياسات الدين الخارجي بالدول الأعضاء ، كما قدم نوعاً جديداً من المعونة الفنية لیساعد الدول الاعضاء على مراقبة اقتراضها الخارجي ، كما توسع في إحصاءاته عن الديون ومشاوراته مع الدول الأعضاء بشأن الديون الخارجية (١).

وبالرغم من التحسن الذي طرأ على موازين مدفوعات الدول المدينة ، الا أنه وفي منتصف الثمانينات بدأ من الواضح أن أزمة الديون الخارجية لم تحل وأن التغلب عليها أصبح أمراً معقداً ، حيث كان يعتمد على خروج الاقتصاد العالمي بدأ الأمر أسوأ مما كان في السابق ، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي وانخفضت أسعار البترول والسلع الأولية . الأمر الذي أدى الى وصول كثير من الدول المدينة الى حالات خطيرة في ديونها الخارجية في الوقت الذي صعب عليها الاستمرار في اتخاذ المزيد من اجراءات التكيف .

^٢ - من الجدير بالذكر أن برامج التكيف المطبقة حتى ١٩٨٥ أدخلت نوع من التحسن على ميزان مدفوعات الدولة المدينة حيث بلغ عجز الحساب الجاري في ١٩٨٥ / ٤٤ مليار دولار وهو يمثل ٤٠% من مستواه عام ١٩٨٢ ، كما انخفضت نسبة العجز الجاري / الصادرات من ١٨% في ١٩٨٢ الى ٥% في ١٩٨٥ ، وانخفض معدل الزيادة في المديونية من ١٦,٥% في ١٩٨٢ الى ٥,٥% في ١٩٨٥ .

ومع تدهور الأوضاع تزايدت الانتقادات الموجهة لمشروعية الصندوق واستراتيجيته في حل أزمة الديون ، ومن أبرز الانتقادات التي وجهت للصندوق هو أنه لا يأخذ في الاعتبار انخفاض قدرة بعض الدول المدينة على تطبيق إجراءات التكيف إدارياً وسياسياً واجتماعياً ، كما أتهم الصندوق بمساعدته للبنوك التجارية على استعادة أموالها من الانكماش العالمي ، كما أن استراتيجية الدين التي تبناها اتسمت بالتفائل المفرط بشأن النشاط الاقتصادي العالمي في الأجل المتوسط (١) .

وأياً ما كانت الانتقادات الموجهة لاستراتيجية الدين فإن النصف الثاني من عام ١٩٨٥ شهد تطورات استلزمت إعطاء دفعة قوية لسياسة الصندوق ، فقد استمرت المشكلات الخطيرة في الدول المدينة الأعضاء وأستمر وضعها حرجاً ومتأثراً بالتغيرات الدولية ، فضلاً عن أن ما تم من تكيف في الدول المدينة لم يسفر عن الأداء المرغوب فيه بالنسبة للنمو (٢).

^١ - في مواجهة هذه الانتقادات ذكر الصندوق أن الاستراتيجية كانت ضرورية وحيوية لمعالجة المواقف الصعبة والحساسة التي كان يواجهها وخاصة ضعف تدفقات رؤوس الأموال وزيادة الوضع الخارجي سوءاً ولو لم يتدخل الصندوق لامتتع المقرضون عن تقديم تمويل جديد للدول المدينة ، كما أن الاستراتيجية التي تبناها لم تكن من صنعه فقط وإنما تدخل في صياغتها وتنفيذها المسؤولون من الدول الدائنة .

أما بشأن الآثار الانكماشية لبرامج الصندوق فيرى الصندوق أن هذه الآثار ضئيلة جداً نظراً لصغر حجم مساهمة الدول المدينة في التجارة الدولية ، كما أن هذه البرامج أسهمت (على حد زعم الصندوق) في تنمية التجارة الدولية نتيجة زيادة تحرير التجارة الخارجية في الدول المدينة الأعضاء ، فضلاً عن اتجاهها لزيادة النمو في الصادرات .

- راجع في هذا النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية ، صندوق النقد الدولي دور جديد في ضوء المتغيرات الدولية مع اشارة خاصة لمصر ، المجلد ٢٣ ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص١٢٣-١٢٤ .

^٢ - على سبيل المثال وجد أن عجز الحساب الجاري لكبار الدول المدينة في أمريكا اللاتينية سجل ٥١ مليار دولار في عام ١٩٨٢ ثم انخفض للصفر في ١٩٨٥ ، الا أن ذلك جاء على حساب النمو حيث أن هذا الانخفاض لم يحدث نتيجة زيادة الصادرات بقدر ما كان عن طريق

ومن هنا ظهرت الحاجة الى تطوير استراتيجية الدين ، وقد تجلى ذلك من خلال الترحيب الذي أبداه صندوق النقد الدولي لمبادرة بيكر في ظل اتفاق الدول الصناعية على أن جهود الإصلاح والتنمية تحتاج مناخاً اقتصادياً دولياً ملائماً يساعد على إنجاح هذه الجهود .

وقد عمل الصندوق بشكل مكثف بالتنسيق والتعاون مع منظمة الجات في اطار مفاوضات جولة أوروغواي في مجال مراقبة التجارة الخارجية وحث الأعضاء على الإقلاع عن السياسات الحمائية لما لها من آثار سلبية على النمو في الدول الصناعية يتضاعف أثره على الدول النامية ، حيث كانت صادراتها من السلع المصنعة هي الهدف الأول للسياسات الحمائية .

ثم ظهرت بعد ذلك خطة برادي التي أعطت للصندوق الدولي والبنك الدولي دوراً مهماً في تخفيف عبء المديونية ، الا أن دور الصندوق لم يكن بارزاً وكبيراً الى الحد الذي كان من المفروض أن يكون عليه ، كما أن خطة برادي كانت تعززها القيادة ولم يكن واضحاً من سيأخذ بزمام المبادرة ويقوم بترتيب خطط تخفيض المديونية .

المطلب الثالث

دور البنك الدولي في علاج مشاكل القروض الخارجية (١)

تقييد الواردات ، كما تدهورت معدلات الانفاق الاستثماري مما جعل الدول المدينة تسير في اتجاه معاكس لاستعادة جدارتها الائتمانية .

-Margaret G.devries ; Balance of payments Adjustment 1945 To1986

.OP.Cit , p.243-244 .

^١ - راجع في ذلك :

Hassanali Mehran ; External Debt management , I.M.F, washing ton ,D.C,1985 pp. 53 -54

-Lance Taylor ; Editorial , The Revival of the liberal creed , The IMF and the World Bank in ; Globalized economy World Development , ol 25, No2, February 1997, pp.148-149 .

يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير أول محاولة للتعاون الدولي في مجال القروض الخارجية طويلة الأجل ، كما يعد هذا البنك أول بنك بين الدول ذو طبيعة عالمية (١) .

هذا وقد تقرر إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) بموجب اتفاق أقرته الدول في بريتون وودز عام ١٩٤٤ وتم التصديق عليه في السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٤٥ .

وقد صادف المفاوضات الذين اجتمعوا في بريتون وودز صعوبات كبيرة حول ايجاد تسمية للبنك المقترح انشاؤه .

فقد اقترح ممثلو المملكة المتحدة تسميته بالمؤسسة الدولية للتعمير والتنمية أو أي تسمية أخرى دون كلمة بنك ، بينما فضل مفاوضو فرنسا تسمية المؤسسة المالية الدولية للتعمير والتنمية .

كما يلاحظ في هذا المجال أن البنك الدولي يفتقر الى كثير من العناصر أو الخصائص الأساسية التي تلازم البنوك ومنها ، أنه لا يتلقى الودائع ويقدم قروضه الى الحكومات أو الوحدات العامة أو الخاصة بشرط تقديم ضمان حكومي ، كذلك فإن اربعة أخماس رأس المال المكتتب لا يدفع بالكامل ولكن يستخدم كاموال ضامنة في حالة الخسارة ، كما أنه لا يقرض أو يضمن قروضاً لأية حكومة تكون قادرة على الاقتراض بشروط معقولة من أسواق رأس المال العالمية ، هذا فضلاً عن أن وظيفته الأساسية تتمثل في ضمان الاستثمارات الخاصة .

وليست وظيفة البنك المساعدة في حل الأزمات الاقتصادية قصيرة الأجل أو تقديم المساعدات الاقتصادية المتعلقة باستقرار أسعار الصرف ، ومن ثم فالبنك لا يقدم القروض قصيرة الأجل (١) .

٢- مر أبرام الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي بمراحل عديدة وذلك منذ أن كانت فرة في ذهن واضعيها الى أن أصبحت حقيقة واقعية ، . وقد بدأت المراحل التمهيدية لاتفاقية البنك الدولي باجراء مناقشات ومشاورات بين الدول المتحالفة أسفرت في النهاية عن عقد مؤتمر بريتون وودز في الأول من يوليو ١٩٤٤ والذي أدت أعماله الى الموافقة على اتفاق صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية واتفاق البنك الدولي لتنظيم العلاقات المالية الدولية .

- د. أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ،

القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨٩ .

وقد تضمنت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للبنك هدف البنك في مجال القروض في تنسيق القروض التي يضمنها ويقدمها مع القروض الدولية من خلال المجالات الأخرى ، ويتحقق ذلك من خلال مراعاة أولوية المشروعات الأكثر نفعاً والأشد ضرورة يستوي في ذلك المشروعات الصغيرة والكبيرة . يقوم البنك الدولي بدور هام في مجال تمويل التنمية الاقتصادية ، وهذا الدور ذو شقين :

الأول : تقديم و ضمان القروض

الثاني : تقديم المساعدات الفنية .

أما فيما يتعلق بتقديم البنك للقروض أو ضمانه لها فهو لا يقوم بذلك إلا بعد تحققه من أن العضو لا يستطيع الحصول على القروض المطلوبة من أسواق المال الدولية بشروط ملائمة (مادة ٣ ، فقرة ٤ من اتفاقية إنشاء البنك) . والقروض التي قدمها البنك إما أن تكون من الأموال الحاصل عليها عن طريق الاقتراض من الأسواق الدولية أو من خلال الأموال المكتتب بها من قبل الدول الأعضاء أو أن يقوم البنك في تقديم ضمانات للمستثمرين من الأفراد والهيئات الخاصة التي تقرض الدول الأعضاء (٢)

إلا أنه في الأحوال التي يكون فيها المقرض هيئة غير حكومية فالقرض لا بد وأن تضمنه حكومة الدولة العضو التي يقع المشروع داخلها (م ٣ ، فقرة ٤ من اتفاقية إنشاء البنك) ، أو يضمنه البنك المركزي أو أية مؤسسة مالية أخرى في مرتبة البنك المركزي .

والضمان يجب أن يغطي سداد أصل القرض وفوائده وعمولاته ، وعلى طالب القرض أن يقدم طلب للبنك يوضح فيه المشروع الذي سيخصص

^٣-د. عبد المعز عبد الغفار نجم : الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، اطروحة دكتوراه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٣٣ .

^١-د. محمد خالد الترجمان : النظام القانوني للقروض الدولية للتنمية في الدول العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥-١١٦ .

- E.P.Wright , World Bank for structural adjustment , finance and development , Vol .17, No.3 , September 1980 .

القرض لتمويله ، وهنا يرسل البنك خبراء فنيين لدراسة المشروع على الطبيعة والتحقق من أن الدولة التي سيقام بها قدرة على تسديد القرض وفوائده (١) .

أما الشروط التي يتطلبها البنك في عمليات الإقراض فهي :

- مراعاة الحصول على موافقة الدولة التي اقترض البنك من أسواقها في حالتها الإقراض المباشر من أموال يقترضها أم ضمانه للقروض التي يقدمها المستثمرون ، وكذلك موافقة الدولة التي تقدم القروض بعملتها .

- عدم تجاوز جملة ما يقدمه من قروض أو ما يلتزم به من ضمانات نسبة ١٠٠ % من قيمة رأسماله المكتتب به واحتياطياته المختلفة .

أما الجهة المختصة بإبرام اتفاقيات القروض فهي مدير البنك نيابة عن البنك وبمقتضى سلطة التفويض ، وفي حالة غيابه أحد نوابه الثلاث (مادة ٣ من ميثاق البنك الدولي) .

وفيما يتعلق بالجهة المختصة في الدولة العضو فهي وزارات المالية ، بنوك الإصدار صناديق الموازنة أو أي إدارة مالية مماثلة (٢) .

أما فيما يتعلق بميعاد دخول اتفاق القروض في دور النفاذ فليس هناك قاعدة موحدة وإنما يترك الأمر للإجراءات الداخلية في كل دولة حيث لا تتطلب قواعد القانون الدولي إجراءات معينة للتصديق على المعاهدات .

^٢ - يوجيني روتنبرج : بحث عن البنك الدولي تقييم قوته المالية ، ملحق الأهرام الاقتصادي " التمويل والتنمية " العدد (٧) ، يناير / ١٩٧٧ ، ص ٧٠ وما بعدها .

- Koeing.L , assistance technique et les Operations de la pre -
investissement de la Bank mondial , finance and developpement Revue
, 1967 , p.234.

^٣ - مع ذلك فقد وقعت الدول اتفاقات قروضها مع البنك بواسطة سفرائها في واشنطن مثل (فرنسا ، بلجيكا ، الهند ، يوغسلافيا) .

- roches international legal materials, 1967, p .152

- مشار له في رسالة الدكتور عبدالمعز عبدالغفار نجم السابق ذكرها ، مصدر سابق ، ص

ويرى البعض أن الاحالة لقواعد القانون الداخلي لنفاد المعاهدات لا تتناسب مع الموضوعات التي يحكمها القانون الدولي ، فاذا كان نفاذ المعاهدات يتم بعد تبادل التصديقات فان هذا هو العنصر القانوني الملائم . أما الاجراءات التي تتخذها الدولة العضو المقتررة فانما تهدف الى مجرد العلم فقط مثلها مثل النشر (١)

أما البنك الدولي فان اتفاقيته مع الدولة العضو لا تنفذ الا بعد تزويد البنك بالوثائق الكافية وبعد التأكد من :

-أن تسليم وتنفيذ اتفاقية القرض ضمانه لصالح المقترض والضامن قد أجزت أو تم التصديق عليها .

-أن كل الشروط الواردة في اتفاقية القرض قد تحققت .

-عدم اجراء تغيير في ظروف المقترض كما عرضت أو قدمت للبنك في تاريخ اتفاقية القرض .

تجدر الاشارة الى أن البنك الدولي زاد من توجيه قروضه نحو قضايا الاصلاح الاقتصادي الهيكلي بهدف مساعدة الدول المدينة على استعادة مسارات النمو الاقتصادي والجدارة الائتمانية وأوجد ما يسمى بقروض التكيف الهيكلي (٢)

^٤ - انظر رأي بروكس في هذا الشأن مسار له في رسالة الدكتور عبدالمعز عبدالغفار نجم السابق ذكرها ، ص ٢٢٥ .

- تجدر الاشارة الى أن جميع اتفاقات القروض التي تبرمها مصر لا تكون نافذة الا بعد التصديق عليها من مجلس الشعب حتى ولو نص فيها على تحديد تاريخ معين لنفاذها وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٥١ من الدستور المصري ١٩٧١ والتي تنص على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيء من النفقات غير الواردة في الموازنة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الشعب .

- R.G.Mac Lean ; legal aspects of the external debt ,OECD, paris, 1998 pp .74-75 .

^١ -تعرف قروض التكيف الهيكلي بأنها نوع من القروض للبرامج العادية للبنك الدولي تهدف الى تمويل مجموعة غير محددة من الواردات أو من أجل تسديد القروض الخارجية التي

وتستند توجيهات البنك الدولي على ضرورة قيام الدول المدينة باصلاحات اقتصادية وهيكلية داخلية على أن تصاحب بقدر كاف من التمويل الخارجي خلال فترة التكييف اذا رغبت في استعادة الانتعاش الاقتصادي المطلوب .
 أما سبب تزايد البنك الدولي في معالجة مشاكل القروض الخارجية فيرجع الى أكثر من سبب :
 -عدم استطاعة صندوق النقد الدولي منح قروض جديدة للدول التي بلغت حدها الأقصى في السحب حسب أنظمة الصندوق .
 -كون المشكلة أصبحت أكثر هيكلية مما يتفق مع أهداف البنك في تمويل المشاريع طويلة المدى .

أصبحت مستحقة ، وقد بدأ هذا النوع من القروض عام ١٩٨٠ وتراوح بين ٨-٩% من إجمالي تعهدات البنك الدولي في الفترة من ١٩٨١-١٩٨٤ ، وازدادت الى ٥% عام ١٩٨٥ .
 وأول الدول المستفيدة من قروض التكييف الهيكلي كينيا وتركيا . ومنذ عام ١٩٨١ قدم البنك الدولي ٣١ قرض للتكييف الهيكلي لنحو ١٧ دولة موزعة على النحو التالي :
 تركيا خمسة قروض ، جامايكا ثلاثة قروض ، كينيا - الفلبين - تايلاند - كوريا - ساحل العاج - ملاوي - موريشوس - توجو (قرضين لكل منها) ، بوليفيا - جويانا - السنغال - باكستان - يوغسلافيا - بنما - كوستاريكا (قرض لكل منها) .
 أما شروط التقديم هذا النوع من القروض فهي :

* وجود خلل خطير في موازين المدفوعات للدولة وغير قابل للاحتواء بشكل سريع .
 * رغبة الحكومة واستعدادها لمباشرة برنامج للتكييف الهيكلي الى فترة زمنية تمتد لعدة سنوات .

- د. صفوت عبدالسلام عوض الله : السياسات التكميلية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣ ، ص ٧٦ - ٨٠ .

-لان أزمة القروض الخارجية تهدد الاقتصاد العالمي والنظام الرأسمالي ، وهذا يتعارض مع الهدف الذي من أجله وجد البنك (١) .
هذا وبالرغم من أن البنك الدولي قدم العديد من القروض للدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص وعبر القنوات متعددة منذ تاريخ إنشاء البنك وحتى الآن (٢) ،

٢- تجاوزت تعهدات البنك في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٧ / ٣٣ بليون دولار للدول المقرضة الرئيسية .

- الدكتور سعيد بن سعد مرطان : معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية ، دار النهضة العربية ١٩٩٩ ، ص ٢٠٦ .

٣- أبرمت مصر العديد من القروض مع البنك الدولي نذكر منها :
-قرض تمويل حديد تسليح الدخيلة ١٩٨٣ منشور في الجريدة الرسمية ، العدد ١٦ في ١٩ / أبريل / ١٩٨٤ ، ص ٨٠٠ .

- قرض تمويل مشروع التدريب المهني الثالث للكهرباء الموقع في واشنطن ١٩٨٦ ، منشور في الجريدة الرسمية ، العدد ١٧٢٣ / ابريل / ١٩٨٧ ، ص ٨١٨ .

-قرض مشروع صيانة الطرق العامة الموقع كولمبيا في ١٩٨٣ ، منشور في الجريدة الرسمية ، العدد ٢٥ ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٢٦ .

- قرض تمويل مشروع الورق ١٩٨٠ ، منشور في الجريدة الرسمية ، العدد ٢٨ ، ص ١٨٩٠ .

- قرض تمويل مشروع تأهيل شركة الحديد والصلب المصرية ١٩٨١ ، منشور في الدورية الرسمية ، عدد ٤ ، ص ١٣٠ .

- قرض مشروع بنك مصر ايران للتنمية في ١٩٨٠ ، الجريدة الرسمية ، عدد ١٥ ، ص ٩٩٥ .

وغيرها من العقود التي بلغت جملتها في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٧ (٣، ٢٨٩٥ مليون دولار) .

- راجع الدكتور محمد خالد الترجمان : النظام القانوني للقروض الدولية للتنمية ، اطروحة دكتوراه كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ ، ص ١١٦-١٢٣ .

الا أن هناك عدة ملاحظات بشأن هذه القروض (١) :

- مواعيد سداد القروض وإن كانت طويلة نسبياً في مدد سدادها وفترات سماحها إلا أنها ليست بالفترات الكافية لتمكين الاقتصاديات المعتمدة على البنك في اصلاح مساره الاقتصادي وسداد التزاماته الخارجية .

- عدم العدالة في توزيع القروض جغرافياً ، فالملاحظ أن هذا التوزيع يتميز بالتحيز لدول أمريكا اللاتينية والكاربيبي أو أوروبا ووسط وشرق وشمال أفريقيا ، حتى أن هناك دول محرومة من معونة البنك الدولي نتيجة لبعض المواقف التي لاتتوافق مع مصالح الدول المتمكنة من رأسمال البنك (٢) .

- تتسم الفائدة على قروض البنك بأنها مرتفعة للغاية وتقترب من أسعار السوق الدولية وذلك لأن معظم قروضه يعتمد فيها على اقتراضها من أسواق المال العالمية حتى وصلت هذه الأسعار في الثمانينات الى ١٢ % (٣) .

والجدول التالي يبين تطور أسعار الفائدة على قروض البنك الدولي في الفترة من ١٩٦٢-١٩٨٦ بالشكل الذي يبين الارتفاع الذي طرأ على هذه الأسعار .

^١ - راجع في ذلك :

- د. صفوت عبد السلام عوض الله : دور البنك الدولي في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ ، ص ٥٠ .
- ^٢ - عدم العدالة لا يقتصر على التوزيع الجغرافي بين الدول وإنما يمتد لتوزيع هذه القروض على القطاعات الاقتصادية داخل الدولة المستفيدة من قروض البنك ، حيث يلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر حصولاً على قروض البنك رغم أن هذا لا يدر دخلاً مباشراً وقد يتأخر في الانتاج الى ما بعد دخول القروض في مرحلة التسديد . أما قطاع الانتاج فقد كان نصيبه متواضعاً جداً عبر تاريخ اقراض البنك . ففي مصر بلغ الاقراض لقطاع الخدمات في الثمانينات ٦٢ % من جملة قروض البنك في حين لم يتجاوز اقراض البنك للقطاعات الانتاجية ٢٧ % من جملة اقراض البنك ، فيما ذهب الباقي الى شركات تمويل التنمية اضافة للقروض المقدمة لغير المشروعات .
- ^٣ - د. عبد المعز عبد الغفار نجم : الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ .

جدول رقم (٣)*

تطور أسعار الفائدة على قروض البنك الدولي في الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٨

سعر الفائدة	تاريخ الإقراض
٥,٥	يناير ١٩٩٢
٦	١٩٩٦ فبراير
٦,٢٥	١٩٩٧ يوليو
٦,٥	١٩٩٨ يوليو
٧	١٩٩٩ أغسطس
٧,٢٥	٢٠٠٠ اغسطس
٨	٢٠٠٤ أغسطس
٨,٥	٢٠٠٥ فبراير
٨,٨٥	٢٠٠٦ يونيو
٨,٩٠	٢٠٠٦ يوليو
٨,٧٠	٢٠٠٦ اكتوبر
٨,٥٠	٢٠٠٧ يناير
٨,٢٠	٢٠٠٧ ابريل
٨	٢٠٠٧ يوليو
٧,٩٠	٢٠٠٧ اكتوبر
٧,٤٥	٢٠٠٨ يناير
٧,٥٠	٢٠٠٨ ابريل
٧,٩٠	٢٠٠٨ يوليو

تجدر الإشارة الا أنه يوجد تباعد سلبي بين قروض البنك الدولي وأسعار اقترض البنك الدولي خلال فترة التسعينيات ، وهذا يعني أن البنك كان يقدم دعماً لأسعار الفائدة على قروضه بما يوازي نسبة التباعد .

*ربط قروضه بمشروع معين وهذا ما يقلل من كفاءة استخدام القرض وإن كان البنك قد خرج عن هذه السياسة مؤخراً وأصبح يقدم قروضه بشكل غير مخصص ، الا أن ذلك مرتبط بتوافر شروط معينة لا بد من توافرها لإمكان ذلك .

*افتقار الشروط التي يتطلبها البنك الدولي للاقراض للمرونة اللازمة والضرورية للوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية للدول النامية الأعضاء ولا سيما أن هذه الاحتياجات متنوعة بدرجة قصوى ، وتختلف من بلد لآخر، كما يلاحظ عليها تجاهلها تماماً لمشاكل موازين المدفوعات للدول النامية .

* تأثر قروض البنك الدولي بالاعتبارات السياسية رغم النص على تحريم النشاط السياسي سواء على البنك أو على أعضائه (١) . فقد نصت المادة الرابعة في قسمها العاشر على أنه " لا يجوز للبنك ولا لموظفيه أن يتأثروا في قراراتهم بالصيغة السياسية للعضو أو للأعضاء المختصين ويجب أن لا تصدر قراراتهم الا بناء على الاعتبارات الاقتصادية وحدها ، كما يجب ان توزن بغير تحيز حتى يتسنى تحقيق الأغراض المنصوص عليها في المادة الأولى "

أما الأسباب التي تقضي حظر النشاط السياسي فقد حصل فيها اختلاف على النحو التالي :

ذهب البعض الى أن التحريم يرجع الى رغبة الدول المتحالفة في عدم تدخل البنك في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء حتى يمكن ضمان موافقة الاتحاد السوفيتي سابقاً على المساهمة في عضوية البنك حيث كان يعارض اختصاص الأمم المتحدة في مؤتمر دمبارتون أوكس بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء .

كما ذهب آخرون للقول أن الأهداف من التحريم هو عدم حصول تقارب بين البنك الدولي وبنك التسويات الدولية الذي كان من بين أسباب فشل بنك التسويات الدولية هو ارتباط قروضه بالشؤون السياسية للدول الأعضاء . فيما ذهب رأي ثالث الى أن السبب هو الرغبة في عدم اتباع سياسة تمييزية ضد أي دولة بسبب الصفة السياسية لحكومة تلك الدولة (٢) .

ام الخاضعون للتحريم فهم البنك وموظفوه (The Bank and officers) وتعبير البنك يعني البنك كسلطة تمويل ومجالسة الحاكمة " مجلس المحافظين ومجلس الإدارة " وتعبير موظفيه يعني المدير وكبار الموظفين .

* المصدر : تقارير سنوية مختلفة للبنك الدولي .

ويلاحظ من الجدول أن البنك الدولي طبق سعر فائدة متغير كل أربعة أشهر على قروضه اعتباراً من عام ٢٠٠٦ .

١- د. عبد العز عبد الغفار نجم : الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي ، مصدر سابق ، ص

١٤٨

١- Broches (A) ;International legal Materials , 1967, p.152

-مشار له عند الدكتور. عبد العز عبد الغفار نجم : مصدر سابق ، ص ١٤٩

والشؤون السياسية الداخلية مما يعني أن طبيعة ونوع الحكومة ليس لها تأثير على قرارات البنك وموظفيه (١) .

وهذا راجع لنظام التصويت في البنك وتحكم الدول الكبرى في قراراته وذلك لامتلاكها الحصة الكبرى في رأسمال البنك مما يجعل معظم قراراته تخدم مصالح هذه الدول وتجعل حصول الدولة العضو على مساعدة البنك رهناً بطبيعة علاقتها مع الدول الكبرى .

فالتصويت في البنك الدولي يعد وسيلة التعبير عن ارادة البنك وهو الطريق الى اصدار القرارات بغية تحقيق الهداف المنشودة حيث يتم التصويت وفق قاعدة الأصوات الموزونة ، ويعني ذلك تحديد قوة التصويت في البنك على أساسا الحصص التي تملكها الدول الأعضاء ، ووفقاً لميثاق البنك فان كل دولة عضو تملك نصاباً أساسياً من الأصوات عند قبول عضويتها في البنك مقداره ٢٥٠ صوت ، يضاف لها صوت اضافي عن كل ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي تساهم بها في رأسمال البنك . والجدول التالي يوضح مقدار المساهمة التي تساهم بها كل دولة في رأسمال البنك والقوة التصويتية لها .

جدول رقم (٤)*

تسلسل	اسم الدولة	مقدار المساهمة في	عدد الأصوات	النسبة المئوية للأصوات
-------	------------	-------------------	-------------	------------------------

٢ - راجع في ذلك :

- Belicher Samuel ; U.N.V , IBRD, International Organization , Vol.24 , 1970, p .40 .

- مشار له عند الدكتور . عبد العز عبد الغفار نجم : مصدر سابق ، ص ١٤٩

رأس المال				
٢٢,٦٦	٦٤,٩٨٠	٦ ٤٧٣ ٠٠٠	الولايات المتحدة	١
٩,١٥	٢٦,٢٥٠	٢ ٦٠٠ ٠٠٠	المملكة المتحدة	٢
٤,٨٥	١٣,٩٠٣	١ ٣٦٥ ٠٠٠	المانيا الغربية	٣
٤,٥٥	١٣,٠٤٢	١ ٢٧٩ ٢٠٠	فرنسا	٤
٣,٦٥	١٠,٤٨٠	١ ٠٢٣ ٠٠٠	اليابان	٥
٣,٣٧	٩,٦٦٨	٩٤١ ٨٠٠	كندا	٦
٣,٠٦	٦,٩١٠	٦٦٦ ٠٠٠	ايطاليا	٧
٢,٠٢	٥,٧٩٥	٥٥٤ ٥٠٠	بلجيكا	٨
١,٠٥	٣,٠٢٣	٢٧٧ ٣٠٠	السويد	٩
٢,٠٦	٥,٥٨٠	٥٣٣ ٠٠٠	استراليا	١٠
٠,٨٠	٢,٢٩٨	٢٠٤ ٨٠٠	النرويج	١١
٠,٨٦	٢,٤٦١	٢٢١ ١٠٠	الدانمارك	١٢
٢,١٥	٦,١٧٣	٥٩٢ ٣٠٠	هولندا	١٣
٠,١٦	٠,٤٥٠	٢٠ ٠٠٠	لوكسمبورج	١٤

-المصدر : د. عبد العز عبد الغفار نجم : الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مرجع سابق ، ص ١١١
يتضح من الجدول أن الدول الغنية تمتلك ٦٠,٣٩ % من مجموع الأصوات في البنك رغم قلة عددها وبالتالي فإنه يصعب ان يمر قرار دون موافقتها .
وإذا كانت نصوص الميثاق تحرم اتباع الأهداف السياسية الا أنها لا تمنع من وزن الاعتبارات السياسية عند منح القروض ويتضح ذلك من الفقرة التالية :

" Although the bank is precluded by its Aricles from making or declining to make loans to achieve political objectives . It cannot ignore conditions of obvious political instability or un certainty which may directly affect the economic financial prospectus of the borrower , and the political situation , to the extent that it may bear upon the

soundness of the proposal loan must therefore be taken into account in the initial investigation ".⁽¹⁾

ومن أبرز تطبيقات هذه القروض التي تأثرت بالاعتبارات السياسية (٢) :

* القروض المقدمة الى هولندا في عام ١٩٤٧

* قروض تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٤٨

* قروض بولندا عام ١٩٤٨

* قروض فرنسا في عام ١٩٤٧

* القروض المقدمة لفلندا عام ١٩٤٨ .

* مساهمة البنك الدولي في مشروع السد العالي في مصر ، فبعد أن توصلت مصر لاتفاق مع البنك تعهد بموجبه بتقديم ٢٠٠ مليون دولار للمساهمة في انشاء السد العالي وأعتبر البنك ان هذا المشروع من المشروعات الحيوية وأوصى بتنفيذه مع اشتراطه ضرورة مساهمة الدول الغربية بجانب هام من رؤوس الأموال ، الا أن U.S.A والمملكة المتحدة أبديتا بعض الشروط السياسية للمساهمة في المشروع مثل انضمام مصر لحلف بغداد ، إتباعها مبدأ الحياد وعدم الانحياز ومحاربة النفوذ الشيوعي في مصر . ومع رفض مصر لهذه الشروط سحبت الدولتان عرضيهما في وقت واحد مما ترتب عليه إلغاء اتفاق مصر مع البنك على الرغم من عدم اقتران البنك بقروض هاتين الدولتين ، وهذا خير دليل على التأثير السياسي الذي تمارسه الدول الكبرى على البنك

* المصدر : د. عبد العز عبد الغفار نجم : الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء

والتعمير ، مرجع سابق ، ص ١١١

١- د. عبد العز عبد الغفار نجم : الجوانب القانونية ، مصدر سابق ، ص ١٥٣

٢- راجع في دراسة هذه القروض :

- د. عبد العز عبد الغفار نجم : الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير ،

مصدر سابق ، ص ١٥٧- ١٦٥

-Activities of IBRD ; International Organization 1956 ,p .314.

-مشار له عند الدكتور عبد العز عبد الغفار نجم : الجوانب القانونية ، مصدر سابق ، ص

عن طريق نظام وزن الأصوات (١) . وقد انتهز الاتحاد السوفيتي هذه الفرصة وعرض مساعداته المالية والفنية لتنفيذ مشروع السد العالي (٢) .

^١ - من الجدير بالذكر أن مصر قررت الاعتماد على مواردها الخاصة لتنفيذ المشروع الذي اتخذ شكل تأمين قناة السويس ، كما انتهز الاتحاد السوفيتي هذه الفرصة وعرض تقديم مساعداته المالية والفنية لتنفيذ مشروع السد العالي .

- عبد العز عبد الغفار نجم : الجوانب القانونية ، مصدر سابق ، ص ١٦٣

^٢ - ما يؤكد دور العوامل السياسية في القروض التي قدمها البنك الدولي لمصر هو التطور الذي سلكته قروض مجموعة البنك الدولي لمصر عبر مراحل الاقراض ، حيث تطور هذا الاقراض على النحو التالي :

- في فترة الستينات لم تحصل مصر الا على قرض واحد بمبلغ ٥٦,٥ مليون دولار للتنمية قناة السويس عام ١٩٦٠ وذلك بسبب حركة التأميمات الكبرى التي شهدتها مصر في هذه الفترة وأتبعها أسلوب التخطيط المركزي وعدم اعطاء مزايا كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية .

- في فترة السبعينات بدا اقراض مجموعة البنك الدولي لمصر في النمو، ففي الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٤ حصلت مصر على قروض من هيئة التنمية الدولية بلغت ١٣١ مليون دولار ، وفي عام ١٩٧٥ أكتمل النشاط الاقراضي لمصر حيث حصلت مصر ولأول مرة على قروض من البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية في آن واحد .

- من عام ١٩٧٥ اتسم النشاط الاقراضي لمصر بالانتظام حتى عام ١٩٨٢ حيث تم تصنيف مصر على انها لم تعد مؤهلة للأقراض من هيئة التنمية الدولية لتجاوز متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حد الاقراض من الهيئة .

- في الفترة من ١٩٨١-١٩٨٦ بلغ اقراض البنك والهيئة لمصر ٣٧٠ مليون دولار في السنة بواقع ٨٦% للبنك و ١٤% للهيئة .

ومازالت مجموعة البنك الدولي مستمرة في تقديم القروض لمصر بصفة مستمرة حتى الوقت الحالي وذلك راجع للأيدولوجية المصرية الاقتصادية وتبنيها سياسة الاقتصاد المفتوح وتوفير كافة الضمانات للاستثمار الأجنبي وهو ما يتوافق مع توجهات وأهداف الدول المتقدمة الباحثة عن مجالات استثمارية خارج الحدود الوطنية لدولها فضلاً عن العامل السياسي المهم المتمثل

وبالطبع فانه اذا كان رفض الدول الغربية – ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا – المساهمة في تمويل مشروع السد العالي قد تم لاعتبارات سياسية فان إقدام الاتحاد السوفيتي السابق على التمويل قد تم لاعتبارات سياسية ايضاً .

من الجدير بالذكر أن العوامل الايديولوجية متمثلة في اعتناق البنك لنظرية السوق لعبت دوراً مهماً في القروض التي قدمها البنك الدولي ، فالايديولوجية الرأسمالية سببت غياب معظم دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق من قائمة عضوية البنك ، وكذلك فان عدداً قليلاً من الدول النامية في الوقت الحاضر لا تزال ترفض الاقتراض من البنك الدولي استناداً للمبادئ الرأسمالية التي يعتنقها .

يمكن القول أن الاستراتيجية التي تبناها كل من الصندوق والبنك الدولي لم تحقق النجاح المطلوب فكل منهما يرى المشكلة في قروض الدول النامية نابعة من وجود إفراط في الطلب الكلي ناجم عن أخطاء السياسات الاقتصادية الداخلية وأن هذه السياسات ذات طابع مستمر ولذلك فالتمويل لن يحل المشكلة والأهم هو اتباع حزمة من إجراءات التكييف ، لذلك فهما يريا أن الحل يكمن في القضاء على فائض الطلب لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي وهذا يتم خلال سلسلة إجراءات تضمنتها برامج التثبيت والتكييف مثل الغاء الدعم السلعي ، تحجيم دور القطاع العام ، تجميد الجور ، تقليل التوظيف الحكومي . الا ان هذ البرامج لم تحقق الهدف المطلوب بل وثبت فشلها تماماً في العثور على مخرج يلائم بين حل معضلات الدول النامية وحل مشكلة القروض الخارجية للدول النامية (١).

بتوقيع مصر اتفاقية سلام مع اسرائيل فضلاً عن دعمها وتمريها لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ولوقوفها الى جانب التحالف الدولي الذي استهدف العراق .

^١-سعيد بن سعد مرطان : معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

-يبدو ان الخلاف مع الصندوق والبنك الدوليين ليس خلافاً فنياً وإنما خلاف جذري في الأهداف وبالتالي في السياسات ، ولا تكمن مشكلة هذه الهيئات الدولية في أنها لا تعلم ما يقوله الاقتصاديون الوطنيون وإنما المشكلة في أنهم يرفضون ما يقال عن وعي وقصد ، وهم

فالدول النامية لم تحقق الانتعاش الاقتصادي المطلوب ولم تستعد جدارتها الائتمانية ، بل إن تنفيذ استراتيجيات البنك والصندوق مثل زيادة الضرائب ورفع الإعانات أوجدت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وقد شهدت كل من مصر والأردن والسودان وتركيا وتونس مثل هذه الاضطرابات مما أدى لتراجع هذه الدول عن تنفيذ كل أو بعض بنود الاستراتيجية وإعادة التفاوض مرة أخرى مع المؤسسات الدولية ليجاد مخرج من الأزمة .

ولعل ما يؤكد عدم صواب السياسات التي اتبعتها البنك الدولي في ادارة أزمات الدول النامية ما حدث في السودان ، فقد قام البنك الدولي باستقراء لمستقبل السودان في الفترة من ١٩٨٢/١٩٨٣ الى ١٩٩٣/١٩٩٤ على أساس عدد من الافتراضات المتفائلة فيما يختص بأداء القطاعات الانتاجية وفيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية العالمية وتوصل الى نتيجة تقول بإمكانية توازن السوداني في نهاية هذه الفترة ، ومن أهم مضامين هذه الافتراضات (١) :

- الصادرات : افترض البنك الدولي أن ينمو إنتاج القطن والقطاع الزراعي بمعدل سنوي قدره ٥% من ١٩٨٢/١٩٨٣ الى ١٩٨٩/١٩٩٠ وأن ينمو حجم الصادرات الزراعية بمعدل سنوي قدره ١٠% ، كما افترض أن تبلغ مساهمة قطاع التصدير من البترول في المتوسط ١٣٨ مليون دولار ابتداء من عام ١٩٨٦ .

- الواردات : افترض البنك الدولي أن تنمو الواردات بمعدل حقيقي يبلغ ٢% سنوياً .

- التحويلات الخاصة : افترض البنك أن تبلغ هذه التحويلات في ١٩٨٤/١٩٨٥ حوالي ٤٥٠ مليون دولار على أن تظل عند مستواها خلال الفترة القادمة .

- الاستثمار الأجنبي : افترض البنك أن يزداد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من ٧٠ مليون دولار الى ١٠٥ مليون دولار بحلول ١٩٨٩/١٩٩٠ .

راضون عن انفسهم تماماً ويستدلون على ذلك من المواقف التي عملوا بها وادت لنجاح في مواجهة الكساد التضخمي . وهذا التنسيق في المواقف بين الصندوق والبنك ينطبق عليه قول الشاعر :

إذا غضبت عليك بنو تميم حسبت الناس كلهم غضبوا

٢- د. علي عبد القادر علي : من التبعية الى التبعية ، صندوق النقد الدولي والاقتصاد

السوداني ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ ، ص ٣٥-٣٦ .

- المساعدات الخارجية : افترض البنك الدولي الحفاظ على مستويات تعهدات العون لعام ١٩٨٣/١٩٨٤ بالقيمة الحقيقية حتى نهاية الثمانينات ، كما افترض أن يتمكن السودان من اعادة جدولة متأخرات ديونه على أساس شروط نادي باريس لعام ١٩٨٣ ، وافترض أن يحصل على تخفيف لعبء ديونه بمتوسط يبلغ ٧٠٠ مليون دولار سنوياً لما يبقى منها في الثمانينات . وعلى هذا الأساس وبناء على هذه الافتراضات توصل البنك الدولي للنتائج التالية : التي تبين مستقبل الاقتصاد السوداني في الفترة من ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٥/٩٤ .

الافتراضات التي توصل لها البنك الدولي والتي تبين مستقبل الاقتصاد السوداني

توقعات الفترة	١٩٨٣/٨٢-١٩٩٥/٩٤	السنة الارتكازية	١٩٨٣/١٩٨٢	البند
١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٨٤/١٩٨٣	(مليون دولار بالاسعار الجارية)		
٥٠٩١,٦	١٠٥٩,٩	٨٣٩,٣		الصادرات
٥٥٩٨,٦	٢١٥٦,٦	٢٠٤٢,٥		الواردات
١٥٢٢,٩	٤٠٣,٥	(١٤٢)		صافي ميزان الموارد
٨٠٥,٩	٤٤٠	٤٣٠		صافي التحويلات الخاصة
-١٢٢٤	-١١٦٠,٢	-٩١٥,٥		الميزان التجاري
٦٢٠,٩	٣٣٤,٩	٣٠٥		التحويلات الرسمية (هبات)
٣٥٨,١	٢٢,٩	٣٢٠		صافي القروض متعددة الجهات
٢٥٠,٩	٧٦٤	-		تخفيض عبء الديون
٢٥٢٠٠	٨٢٠٤	٨٣٨٥		الناتج المحلي الاجمالي
٣,٤	١,٤	١,١		سعر الصرف (جنيه سوداني)
٢٢٧٠,٤	١٠٨٢	٨٠٢,٣		خدمة الدين
%٤٤,٦	%١٠٢,١	%٩٥,٦		نسبة خدمة الدين / الصادرات
%٤,٩	%١٤,١	%١٠,٩		نسبة عجز ميزان

المدفوعات / الناتج الاجمالي المحلي

وليس بخاف عن أحد أن النتائج المقررة في الجدول المذكور أعلاه وعلى الرغم من بطلان عدد من الافتراضات التي بينت عليها لا تبشر بمستقبل مشرق في ظل سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ومن ثم فإن الاتجاه نحو ايجاد سياسات جديدة تأخذ بالاعتبار ما تذخر به البلاد من امكانيات ذاتية أصبح ضرورة ملحة .
نظرة تحليلية على برامج التكيف الهيكلي المعقودة من البنك الدولي وانعكاسها على التنمية في الدول العربية (١) :

بداية يمكن القول أن هذه البرامج لا تختلف في تشخيصها لأزمات الدول النامية الاقتصادية عن رؤية صندوق النقد الدولي ، فالبنك يشخص الأزمة على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها البلاد النامية وأن عمق هذه الأزمة وشدة وطأتها نجمتا بسبب تأخر هذه البلاد في إجراء عمليات التكيف اللازمة للقضاء على الاختلالات الهيكلية ، فالبنك لا يعترف بخطورة العوامل الخارجية وآثارها المدمرة للدول النامية ، فهو ينظر لهذه العوامل على أنها متغيرات خارجية حدثت وأستقرت ويتعين على البلاد النامية ان تتكيف سياساتها واقتصادياتها مع هذه المتغيرات (٢) .

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن لماذا لا يطلب البنك الدولي ومعه صندوق النقد الدولي من الدول الرأسمالية المتقدمة على تكيف اقتصادياتها للظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية بأي شكل من الأشكال لمصالح الدول النامية

* المصدر : من مؤلف الدكتور علي عبد القادر علي : من التبعية الى التبعية ، صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ، ص ٣٦
١- راجع في ذلك :

-Heleno Neil ; Third World Debt . How sustainable are current strategies and solutions , the European Journal of development research,Vol1 , NO2 , Decmber/ 1989, p.25.

٢- - بيارم- لاند - مليس : الاقراض الخاص بالتكيف الهيكلي (تجربة أولى) مجلة التمويل والتنمية مجلد ١٩ ، رقم ٤ ، ديسمبر ، ١٩٨١ ، ص ١٧-١٨

، وذلك من خلال العمل على خفض معدلات الفائدة وأسعارها في الدول الرأسمالية ، والتخفيف من حدة السياسات الانكماشية التي تتبعها هذه الدول ، وكذلك خفض معدلات العجز في الموازنة وفي ميزان المدفوعات - وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك التخفيف من حدة الإجراءات والسياسات الحمائية التي تتبعها هذه الدول في مواجهة صادرات الدول النامية ، بالإضافة لإعفاء الدول النامية من قدر من قروضها الخارجية أو من الفوائد المستحقة على هذه القروض وذلك مشاركة من الدول المتقدمة في تحمل جانب من المسؤولية عن السياسات والإجراءات التي اتبعتها طوال الفترة الماضية والتي كان لها الأثر الأكبر في تفاقم مشاكل وأزمات الدول النامية وزيادة حدة الاختلالات السائدة فيها .

من الجدير بالذكر أن قروض التكييف الهيكلي لا تختلف من حيث أهدافها ومضمونها عن القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي لدعم برامجها الى حد يصعب معه التمييز بينها بل يمكن القول أن السياسات قصيرة المدى التي يميلها الصندوق على البلاد المدينة تتكامل بشكل عضوي مع سياسات التكييف طويلة المدى التي يدعمها البنك (١) .

وهناك ثلاث قضايا أساسية تتضمنها هذه البرامج هي (٢) :

* تحديد صريح للأهداف التي يتعين تحقيقها خلال فترة تتراوح ما بين ٣-٥ سنوات

* تحديد واضح للإجراءات التي لا بد وأن تتخذ في غضون خمس سنوات من أجل تحقيق هذه الأهداف .

* مجموعة من الإجراءات المحددة والواضحة التي يتعين على الحكومات المدنية ضرورة تنفيذها قبل أن يوافق البنك على قروضه .

أما الهدف من قروض التكييف الهيكلي الممتدة حتى عشر سنوات هو دعم ميزان المدفوعات وزيادة قدرة البلاد على سداد التزاماتها الخارجية ، إضافة لفتح الدول أمام الاستثمارات الأجنبية (١) .

^١ - د. رمزي زكي : أزمة القروض الدولية أسبابها ونتائجها مع مشروع صياغة لرؤية عربية ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ وما بعدها .

^٢ - د. رمزي زكي : التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢ .

وأبرز المحاور التي تقوم عليها قروض التكيف الهيكلي هي :

*تحرير الأسعار (٢)

*نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص .

*حرية التجارة والتحول نحو التصدير .

والبنك الدولي يولي اهتماماً خاصاً لقضية تحرير التجارة والتحول نحو التصدير وذلك لانه سيؤدي لفتح أسواق هذه البلاد باسقاط القيود المفروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها والتخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية ، وهو ما يؤدي لزيادة صادرات الدول الرأسمالية الدائنة ، وهو أمر مهم للتخفيف من مشكلات البطالة والكساد في هذه الدول .

كما أن تحويل بنیان الإنتاج نحو التصدير يؤدي بالضرورة الى تسديد الديون التي اقترضها البلد سواء كانت حكومات أم بنوك الدول الصناعية .

وفي هذا الخصوص تتكامل ورشته الصندوق مع ورشته البنك الدولي بصدد السياسات التي ينصحون البلد بتطبيقها .

والحقيقة أن برامج البنك الدولي تعرضت للكثير من الانتقادات وذلك بسبب إفساحها المجال للتدخل في الشؤون الداخلية لبلادهم مما يمس بسيادة الدولة فضلاً عن العبء الذي تلقاه على الفقراء والمحرومين ومحدودي الدخل

^٣- أول الدول التي حصلت على قروض التكيف الهيكلي هي : بوليفيا ، كينيا ، الفلبين ، السنغال ، تركيا ، عام ١٩٨٠ .

-Bela Balassa ; Aquantitative Appraisal of Adjustment lending , The Pakistan Development Review , summer / 1989 , Vol .29,No.2,pp.73-74 .

^٤- راجع في ذلك :

- U.Huang and P.Nicholas ; the social costs of structural adjustment , in finance and development , Vol .24,No.3,June 1987 ,pp.22-24.

مما أدى لظهور العديد من الهبات الشعبية الساخنة على هذه الأوضاع (١) .
 كما أن الآثار السلبية لهذه البرامج تظهر من خلال :
 - الطبيعة الانكماشية لهذه البرامج وذلك لخفض الطلب الكلي سعياً وراء خفض عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية العامة الى الناتج الإجمالي المحلي وزيادة حجم الاحتياطات الدولية . مما يؤدي لهبوط في الناتج المحلي الإجمالي والدخل وفرص التوظيف وزيادة الكساد والطاقات العاطلة وحالات الإفلاس ، وهذا ما حدث في معظم البلاد التي طبقت هذه البرامج .
 - انحياز برامج البنك لمصلحة رأس المال ووقوفها ضد مصلحة عنصر العمل وذلك لأن برامج خفض مستوى الطلب الكلي أدت لا عادة توزيع الثروة والدخل لصالح أصحاب رؤوس الأموال وضد كسبة الأجور والمرتبات ، وهذا ما الحق ضرراً شديداً بهؤلاء الكسبة الأجور والمرتبات وخفض نصيبهم النسبي في الناتج المحلي الإجمالي .
 - الإضعاف المحسوس الذي حدث في دور الدولة بعد إطلاق قوى السوق والدور الرائد للقطاع الخاص وهو ما أدى لنزع ملكية القطاع العام وحرمان الدولة من الفائض الاقتصادي المتحقق منه حتى وصل الأمر الى تصوير دور الدولة في النشاط الاقتصادي على أنه منبع الأزمات والكوارث وأنها عدو التقدم الاقتصادي والاجتماعي .
 - تفكيك سيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية مواجهة أزمة شديدة في النقد الأجنبي اللازم لسداد العجز المتزايد في موازين مدفوعات الدول النامية ، مما يضطرها من جديد للجوء للبنك الدولي أو لصندوق النقد الدولي للحصول على دعم مالي لمواجهة العجز من جهة والحصول على شهادات تقدير تثبت سلامة الاقتصاد في هذه الدول حتى تتمكن من خلالها الحصول على ما تحتاجه من النقد الأجنبي من الدول والهيئات المالية الدولية ، ما يعطي هذه المنظمات الدولية الفرصة لفرض مزيد من السياسات الاقتصادية . وهذا ما يسبب المزيد من العجز الخارجي والندرة الشديدة في النقد الأجنبي ويتم الدوران في حلقة مفرغة لا نهاية لها .

^١- نشير في هذا الصدد الى مظاهرات الخبز الشهيرة التي حدثت في مصر في عام ١٩٧٧ ، بوليفيا عام ١٩٨٣ ، البرازيل ١٩٨٣ ، تونس ١٩٨٣ ، المغرب ١٩٨٤ ، السودان ١٩٨٥ ، زامبيا ١٩٨٦ .

- وأي تنمية تتم بهذا الشكل سوف تكون تابعة للخارج وليست تنمية مستقلة تعتمد على الذات فضلاً عن اهدار اعتبارات العدالة الاجتماعية إثر تبني هذه السياسات ، لان الحلول تتجاهل طبيعة مشاكل الدول النامية وهيكل اقتصاديات هذه الدول وهو ما ينعكس في الحلول الخاطئة التي أثبتت فشلها في علاج مشاكل الدول النامية إن لم نقل أنها عملت على تفاقم هذه المشاكل .

كل هذه الآثار أدت الى تدهور أوضاع الفقراء ومحدودي الدخل وزيادة معدلات البطالة وتردي إشباع الحاجات الأساسية .

الا أن أخطر شروط التكيف الهيكلي هو علاقة بمشكلة البطالة وذلك لأن نقل ملكية مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص تؤدي لتسريح أعداد ضخمة من العمال وهو ما أدى لتغيير قوانين ولوائح الأجور والتوظيف في المشروعات العامة .

أما علاقة البطالة بمسألة تحرير التجارة وبخاصة تحرير الواردات فهي تؤثر على قضية العمالة ، وهذا التحرير شرط الحصول على قروض التكيف ، والخطورة هنا تتمثل في التحرير السريع والمفاجئ الأمر الذي يعرض قطاعات الانتاج المحلي لمنافسة مدمرة تكون نتيجتها تدمير وإفلاس وتصفية كثير من الطاقات الانتاجية ، ومن ثم زيادة البطالة وتعاضم مخاطر الإغراق واحتواء الأسواق الداخلية ، خاصة أن ضعف الرقابة الحكومية والفساد والتهرب تمكن من اتساع هذا الإغراق .

ويثبت لنا من خلال ما تقدم أن السياسات البنك الدولي وبرامجه ذات تأثير سلبي للغاية على عملية التنمية (١) ولا يجوز بالتالي اعتبارها آثار جانبية ستختفي مع مرور الزمن ، أو أنها ثمن يجب دفعه أملاً في التعويض المستقبلي

١ - رغم أن خبراء الصندوق والبنك يسلمون بالآثار السيئة لبرامجهم على النمو الاقتصادي فهم يبررون ذلك على أنه ثمن يجب دفعه لتجاوز محنة الأزمة وتحقيق التوازن الاقتصادي وهم يعدون بمستقبل أفضل فيما لو طبقت هذه البرامج لأن الاقتصاد القومي سيستعيد عافيته على النمو وتوليد الدخل وفرص التوظيف ورفع مستوى المعيشة ، وذلك بالرغم من أن شواهد التاريخ تثبت عكس ذلك .

- د. رمزي زكي : التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي ،

ط ١ ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٧ - ١٩٨

أو أنها يجب على المريض تحملها حتى يبرأ من مرضه ، وإنما هي آثار مدمرة لأنها تمس سيادة الدولة وتضر بالعدالة الاجتماعية .
كما إن المبررات التي يرددها أنصار التثبيت والتكيف الهيكلي ما هي إلا أوهام وادعاءات كاذبة تتناقض مع الواقع العملي وهي تذكرنا بالطبيب الفاشل الداهية الذي أجاب عندما سئل عن نتيجة العملية الجراحية قائلاً " العملية نجحت لكن المريض مات " والمريض هنا مات من كثرة عمليات نقل الدم التي أجريت له رغم ما يعانيه من أنيميا لتقوية صحة دائنيه .

الخاتمة

لقد شكلت أزمة القروض الخارجية حلقة جديدة من حلقات التعبئة الشديدة التي وقعت فيها البلاد النامية تجاه الدول الاستعمارية وكانت نتاجاً للنهب الاستعماري المستمر لموارد الدول النامية حتى كانت الحرب العالمية الثانية والتي شهدت انطلاقة حركات التحرر الوطني وحصول القسم الأعظم من دول العالم النامي على استقلاله مما أفقد الدول الاستعمارية موارد هذه الدول بمعنى أن هذه الدول فقدت ما سمي الدجاجة التي كانت تبيض ذهباً .
ألا أن واقع الحياة الاقتصادية للدول النامية شهد تعثراً بمختلف جوانبها من انخفاض في حجم مدخراتها المحلية الى ارتفاع في معدلات التضخم وتزايد العجز في موازين مدفوعات الدول النامية الى انخفاض في القدرة على الاستيراد مما أوقع هذه الدول في حلقة دائرية خبيثة ما زالت تتخبط فيها حتى يومنا هذا وتتمثل هذه الحلقة في أن البلاد النامية لم تعد تقرض من أجل التنمية السداد والسداد من أجل الحصول على قروض جديدة .
لقد تعددت الأسباب التي كانت الدافع من وراء لجوء الدول النامية للأقراض الخارجي من ضعف الموارد المحلية الى ارتفاع في نفقات الأمن والدفاع الى الزيادة الشكلية الا أن ذلك لا يعني أن المشكلة وليدة اخطاء في السياسات الداخلية للدول النامية بحيث تتحمل هذه الدول وحدها المسؤولية كاملة عن هذه المشكلة وانما تعددت الأطراف المسؤولة عن المشكلة بتعدد أسباب هذه المشكلة وتنوعت هذه الأطراف بين الدول المدينة والدول الدائنة من جهة والمنظمات المالية الدولية والبنوك التجارية من جهة أخرى .
وهذا التعدد في الأطراف أدى الى تعقيد المشكلة ووصولها الى مستويات عجزت معها الدول النامية سداد أعبائها . مما أدى لانفجار المشكلة في خريف

١٩٨٢ باعلان كبريات الدول المدينة عدم قدرتها على الاستمرار في سداد أعباء التزاماتها المالية الخارجية مما دب الذعر في الأوساط المالية الدولية التي سارعت بدورها للتدخل في الأزمة وإيجاد مخرج مناسب لها لما يحقق مصلحتها في المقام الأول لأنه وكما قال اللورد كينز " اذا اقترضت من مدير البنك الف جنيه فانك تكون تحت رحمته"

أما إذا اقترضت من مدير البنك مليون جنيه فانه يكون تحت رحمتك وهذا مالوحت به حكومة العراق المؤقتة التي نصبها الاحتلال في ٢٠٠٤/٦/٣٠ ، على لسان وزير التخطيط مهدي الحافظ بأن العراق سوف يعلن عجزه عن سداد الديون المثبتة في ذمته المالية سواء كان قد تعاقد عليها أو فرضت عليه كتعويضات جراء احداث ١٩٩٠/٨/٢ .

وأثر ذلك أصدر مجلس الأمن قرارات مكملة للقرار ١٤٨٣ التي أنشئت DFI " صندوق التنمية العراقي " الذي تودع فيه مردودات بيع النفط وادارة لجنة من الأمم المتحدة على أن تخصص ٥% من مافي هذا الصندوق لسداد الديون ، كون العراق لا يمكن شطب ديونه أو التجاوز عنها لانه بلد غني يملك ثروات طبيعية طائلة .

الا أن ديون الدول النامية وصلت لمستويات أكبر بكثير من هذا المليون ومع ذلك فهي ما تزال تحت رحمة البنك ولم يصبح البنك تحت رحمتها أبداً . أمام هذه الاعباء والمخاطر تعددت الآراء والاطروحات والحلول لايجاد مخرج من الأزمة ، وتظافت جهود الدول المدينة الى جانب جهود الدول المتقدمة وجهود المنظمات الدولية المختصة من أجل هذا الهدف انطلاقاً من ضرورة أن يكون الحل ذو طبيعة عالمية نظراً للطابع العالمي الذي إتسمت به هذه المشكلة .

التوصيات

عدم المبالغة في الاهتمام باعادة جدولة القروض الخارجية لأن الجدولة ليست بالحل الناجع للمشكلة وإنما هي تأجيل ليوم الحساب ، بل وتؤدي لتفاقم المشكلة من جهة واعطاء المنظمات الدولية والدول الدائنة حربة التدخل في شؤون الدول المدينة لادارة شؤون هذه الدول في سبيل الحصول على مستحقاتها مما يعرض الدول النامية لا بلع الهنات .

هذا فضلاً عن أن الوفود التي تذهب للتفاوض تفتقر الى قاعدة جيدة للبيانات مما يجعلها في وضع صعب أمام لجان الدول الدائنة وهو ما يؤخر اتمام

المفاوضات من جهة ويرتب اثار مالية تضر بمصالح البلاد النامية من جهة أخرى .

مراجعة مبدأ التصويت في المنظمات المالية الدولية ووضع نظام أكثر عدالة بحيث يكون للدول المدينة وضع نسبي فعال ومؤثر في قرارات هذه المنظمات للحد من هيمنة الدول الكبرى على قرارات هذه المنظمات حيث غدا وجود الدول النامية في المجالس الحاكمة لهذه المنظمات عديم الجدوى وليس أكثر من حبر على ورق .

١ - ضرورة تكتل المدينين في جهة واحدة لمواجهة تكتل الدائنين ومن خلفهم المنظمات الدولية وعدم الالتزام بالبرامج التي تصفها هذه المنظمات لمعالجة الخلل الاقتصادي الموجود في الدول النامية ، حيث اثبتت التجربة التاريخية أن هذه البرامج من قبل المسكنات التي اشعلت لهيب الأزمة . فقد سارت الأمور من سيء الأسوء الى اسوء حيث عرضت هذه البرامج الأنظمة السياسية في الدول النامية للاضطرابات ووضعت قيادات هذه الدول في وضع حرج مع سكان هذه البلاد وليس أدل على ذلك من أن هذه المنظمات ترجع المشكلة للسياسات والعوامل الداخلية التي اتبعتها الدول المدينة وتعتبر العوامل الخارجية من قبيل المتغيرات الخارجية التي حدثت واستقرت ومن ومن المتغبن على الدول النامية ان تكيف اقتصادياتها وسياساتها مع هذه المتغيرات .

٢ - اعطاء الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دروساً أكبر في حل المشاكل الاقتصادية الدولية وعدم اقتصار هذا الدور على التوصيات والأمانى والرغبات وانما ضرورة أن يكون لقراراتها وزن دولي والزام قانوني على كافة الأطراف وذلك بما يتناسب مع مكانة هذه المنظمة في العلاقات الدولية .

المصادر

أ- باللغة العربية

أولاً/ المقالات والبحوث

- ١ - أندريه كرويت ، بعض المسائل المتعلقة باستخدام موارد الصندوق ، مجلة التمويل والتنمية المجلد (١٩) ، العدد ٢ ، ١٩٨٢ .

- ٢- د. عراقي عبدالعزيز الشريبي : مشكلة المديونية الخارجية في زامبيا ، ندوة عن مشكلة المديونية الأفريقية نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، من ٥-٧ / مايو ١٩٩٠/
- ٣- د. أمينة عز الدين عبدالله : قدرة الدول الأفريقية المنخفضة الدخل على سداد ديونها الخارجية ، ندوة عن مشكلة المديونية الخارجية نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة من ٥-٧ / مايو/ ١٩٩٠
- ٤- د. ابراهيم بن عيسى العلي : صندوق النقد الدولي دراسة للجوانب القانونية للصندوق ونشاطاته كأطروحة دكتوراه كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧
- ٥- محمد العوض جلال الدين : نحو تنمية عربية تعتمد على الذات ، العلاقات الاقتصادية مع الخارج وإمكانات الاعتماد على الذات (دراسة حالة السودان) . منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الحلقة النقاشية العاشرة نوفمبر ١٩٨٦ - ابريل ١٩٨٧ دار الشباب للنشر والتوزيع ١٩٨٨
- ٦- د. رمزي زكي : بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولي ، ط ١ ، اغسطس ، ١٩٨٥
- سعر الصرف وأثره على المتغيرات الاقتصادية ، دراسة منشورة بالمشرة الاقتصادية لبنك الاسكندرية ، مجلد رقم ٢٠ ، ١٩٨٨ .
- ٧- د. سامح محمود أبو العينين : أبعاد أزمة المديونية الفرعية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٣ ، يوليو / ١٩٨٨

٨- أحمد حسين الرفاعي : أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٧ ، ١٩٩٧ .

٩- الصندوق ينثر عطاياه وشروطه ، الأهرام الاقتصادي في ٢١ / اكتوبر ١٩٩١/ ، ص ٢١

١٠- د. عمر عبدالحى البيلى : توجيه الاقتصاد المصري نحو مسار انهاء أزمة المديونية الخارجية ، المجلة العالمية لكلية التجارة ، جامعة اسيوط ، عدد ٢١ ، يونيه ١٩٩٥ السنة الخامسة .

١١- د. خالد فؤاد شريف : صندوق النقد الدولي ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ١١١٩ ، تاريخ ١٩٩٠/٦/٢٥

ثانياً / الرسائل والاطاريح

١- د. أحمد طه أبو العلا : مبدأ التمييز التعويضي للدول النامية في القانون الدولي للتنمية ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢

٢- د. محمد خالد الترجمان : النظام القانوني للقروض الدولية للتنمية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٨٨

٣- سمير محمد علي حسن : مواجهة مشكلة المديونية الخارجية ، بتعبئة وتوجيه الموارد الاقتصادية في القطاع الزراعي المصري ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤

٤- د. عبد المعز عبد الغفار نجم : الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، اطروحة دكتوراه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦

٥- د. صفوت عبدالسلام عوض الله : دور البنك الدولي في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩

ثالثاً / تقارير المنظمات الحكومية

١- الأمم المتحدة ، قرارات الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين من ١٥ ايلول / سبتمبر الى ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ ، ١ شباط / فبراير ١٩٩٣ ، نشرة صحفية .

٢- التقرير السنوي ، صندوق النقد العربي ، ١٩٩١ .

٣- الأمم المتحدة ، قرارات الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين من ٢١ ايلول الى ٢٣ كانون الأول ١٩٩٣ ، ٤ آذار / مارس ١٩٩٤ ، نشرة صحفية.

٤- الأمم المتحدة ، قرارات الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين من ١٧ ايلول الى ١٩ كانون الأول ١٩٩٦ ، ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ ، نشرة صحفية.

٥- د. ابراهيم كرسني ، دكتور فيصل شلوف : صندوق النقد الدولي وأزمة ديون العالم الثالث ، لإعادة بناء الصندوق ، المؤتمر الدولي عن المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية ، طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة والمنعقد في مصراته/ ليبيا - في الفترة من ٢٥/٢٧ مارس ١٩٨٩ .

٦- محمد عوض جلال الدين ، غوتنيمه عربية تعتمد على الذات ، العلاقات الاقتصادية مع الخارج وامكانية الاعتماد على الذات ، (دراسة حالة) منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الحلقة النقاشية العاشرة ، نوفمبر ١٩٨٦- ١٩٨٧ دار الشباب للنشر والتوزيع ١٩٨٨ .

٧- البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ١٩٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٣/١٩٩٤

بنك الاسكندرية ، صندوق النقد الدولي في ضوء المتغيرات الدولية مع اشارة خاصة لمصر النشرة الاقتصادية ، المجلد ٢٣ ، القاهرة ، ١٩٩١ .
٨-تقارير للبنك الدولي من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٩ .

رابعاً / الكتب

- ١- راجع الدكتور رياض صالح أبو العطا : ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، بدون تاريخ .
- ٢- د. عبد العزيز محمد سرحان : المنظمات الدولية ، دراسة في الفقه والقضاء الدوليين واحكام القضاء المصري للمنظمات العامة العالمية والإقليمية المتخصصة والنظرية العامة للمنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ١٩٩٠
- ٣- د. محمد طلعت الغنيمي : الغنيمي في التنظيم الدولي ، منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٧٤
- د.حسين عمر : المنظمات الدولية هيئات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٣
- ٤- د. مفيد شهاب : المنظمات المالية الدولية ، ط٤ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨

- ٥- د. محمد مصطفى يونس : دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون الخارجية ، دار النهضة العربية ١٩٩٥ ، ص ١٥
- ٦- د. علي عبد القادر علي : من التبعية الى التبعية .. صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠
- ٧- د. سامي عفيفي حاتم : الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح ، الدار المصرية اللبنانية ١٩٨٨ .
- ٨- الدكتورة منى قاسم : الاصلاح الاقتصادي في مصر .. دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨
- ٩- د. أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠

ب- باللغة الانكليزية

- 1- G.K.Helleiner, The less Developed countries and the international monetary system, The Journal of development studies.Volter , No.3-4, April , 1974.
- 2- Hassanali Mehnam ; IMF External debt management, IMF, Washington D.C 1985
- 3- Lance Taylor ; Editorial ; the Revival of the liberal creed ; the IMF and the World Bank, in ; Clobalized

-
- economy , world development Vol.25, No.2 , Febraary
1 , 1997
- 4- Maurice Bye; Relations economiques internationals,
1987
- 5- OECD; Geographical distribution of financial flows to
Developing countries, 1994
- 6- Peter Gibbon ; The World Bank and the new politics of
Aid , The European journal of development research ,
Vol.5 , No.1 ,june /1993
- 7- Margaret G. devries ; Balance of payments Adjustment
, 1945 to 1986 , The IMF Experience IMF , 1987
- 8- World Economic and Finacial Surveys, April 1989 ,
IMP; Washington D.C,
- 9- Margaret G.devries ; Balance of payments Adjustment
1945 To1986
- 10- E.P.Wright , World Bank for structural
adjustment , finance and development , Vol .17, No.3 ,
September 1980 .
- 11- Koeing.L , assistance technique et les
Operations de la pre -investissement de la Bank
mondial , finance and developpement Revue , 1967

- 12- R.G.Mac Lean ; legal aspects of the external debt ,OECD, paris, 1998
- 13- Broches (A) ;International legal Materials , 1967, p.152
- 14- Belicher Samuel ; U.N.V , IBRD, International Organization , Vol.24 , 1970
- 15- Activities of IBRD ; International Organization 1956
- 16- Heleno Neil ; Third World Debt . How sustainable are current strategies and solutions , the European Journal of development research,Vol1 , NO2 , Decmber/ 1989
- 17- Bela Balassa ; Aquantitative Appraisal of Adjustment lending , The Pakistan Development Review , summer / 1989 , Vol .29,No.2
- 18- U.Huang and P.Nicholas ; the social costs of structural adjustment , in finance and development , Vol .24,No.3,June 1987.

